الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

P A I PUCLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

الصناعة والتنمية

السنة التاسعة عشرة العدد 110 أغسطس2018

الوزان: الصناعة أمل الكويت في التنمية

>> الروضان: إمكانيات كبيرة تمتلكها الكويت للتحول إلى مركز مالي وتجاري

>> تقي: أول مدينة غذائية في الكويت على مساحة مليون متر مربع

بتصير مليونير ونص!

1,500,000

دينار كويتي

حساب النجمة ...

أكبر جائزة نقدية في العالم

50888225

Commercial Bank of Kuwait

AltijariCBK

*تطبق الشروط والأحكام ت-ج/2017/292

التجاري

1-888-225 cbk.com

التجاري ... هو إختياري

رؤيتنا

تحولت إفتتاحية هذا العدد من "كلمتنا" إلى "رؤيتنا" تعبيراً عن نهج الهيئة العامة للصناعة في بناء رؤية متكاملة تتناغم مع ملحمة التغيير التي تقودها حكومة الكويت والقيادة السياسية ممثلة في حضرة صاحب السمو أمير البلاد والتي ترتكز على تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري من خلال تنفيذ رؤية كويت جديدة 2035 .

وكعادتها تسعى "هيئة الصناعة" لتقديم حزمة محفزات شاملة للصناعيين والمبادرين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة هادفة من وراء ذلك إلى تعزيز دور القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أمل الكويت القادم في تحقيق تنميتها الاقتصادية الشاملة.

وعلى صفحات مجلة كل الصناعيين نضع بين يدي قراء الصناعة والتنمية من الشركات والمبادرين وأصحاب القرار كل ماهو جديد في عالم الصناعة، حيث كشف مدير عام الهيئة توجه الكويت لإنشاء أول مدينة تخزين غذائية بالكويت، والتي تستهدف تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل عبر شراكة فاعلة مع القطاع الخاص، وهو مايتناغم مع ما تم إعلانه في السابق من تأسيس مدينة النعايم الصناعية والتي تصل تكلفتها إلى 6.6 مليارات دولار يساهم فيها القطاع الخاص بالنصيب الأكبر من الإستثمارات لتكون المدن الصناعية واقعاً يتحقق على أرض الكويت ولتتكامل بها نهج التنمية الذي تسعى الكويت لتطبيقه وخلق آلاف الفرص الوظيفية أمام أبنائها، بالإضافة إلى مئات الفرص الاستثمارية للشركات المحلية والأجنبية على حد سواء .

كما يضع المدير العام خارطة طريق للقطاع الصناعي في الفترة المقبلة، مؤكداً من خلالها أن القطاع سيشهد تغيرات نوعية من شأنها تعزيز وتطوير دور هيئة الصناعة عبر حسم ملف توزيع القسائم الصناعية في منطقة الشدادية و منطقة صبحان قطعة 4 وكل المناطق الصناعية في الكويت من خلال تطبيق معايير واضحة تتسم بالعدالة والشفافية ووفق ما قرره مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة تحت رعاية معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة وكبير الأسرة الصناعية خالد ناصر الروضان.

ويوثق العدد تحليلاً شاملاً لتداعيات الحرب التجارية الأمريكية مع الصين والإتحاد الأوروبي على اقتصاديات دول الخليج والأضرار والمنافع التي يمكن أن تجنيها تلك الدول من وراء تلك التداعيات .

ومع الاهتمام المتزايد بأهمية تدريب وتطوير العنصر البشري لتنفيذ خطط التنمية، ترصد المجلة في ملفها للعدد الحالي أهمية التدريب والتطوير في الشركات الصناعية ودور هيئة الصناعة في تعزيز وتطوير موظفيها لمواكبة رؤية كويت جديدة 2035.

وتطرح الصناعة والتنمية ملف المدن الصناعية بعيون الوزراء و الصناعيين والخبراء المتخصصين للتعرف عن قرب على رؤيتهم والتحديات والفرص الكبيرة التي يمكن الاستفادة منها .

وكالعادة تحرص المجلة على متابعة أهم القرارات الوزارية التي تخص القطاع الصناعي والهيئة، وانعكاسها على المنشآت الصناعية في كل القطاعات، بالإضافة إلى ملف التقييس وحصاد الهيئة، وكذلك الأبواب الثابتة "صناعات من بلدنا"، و"تجربة صاحب مشروع حر"، وتجربة عالمية، وأهم التقارير العالمية في مجال القطاع الصناعي.

وتسعى المجلة إلى تحقيق المزيد من التطوير بما يلبي رغباتكم وتطلعاتكم المتجددة من خلال آرائكم واقتراحاتكم البناءة ..

مع تحيات أسرة التحرير..

أماكن إنتشارنا

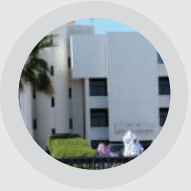

الجهات الحكومية

- مجلس الأمة
- المجلس البلدي
- وزارة الصحة
- وزارة الأشغال العامة
- وزارة الإعلام
- وزارة الداخلية
- وزارة التربية
- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة الخارجية
- وزارة الكهرباء والماء
- وزارة التعليم العالي
- الهيئة العامة للصناعة
- الهيئة العامة للبيئة
- الهيئة العامة للشباب
- الهيئة العامة للرياضة
- الهيئة العامة للاستثمار
- هيئة أسواق المال
- الهيئة العامة للقوى العاملة
- الإدارة العامة للإطفاء
- الإدارة العامة للجمارك
- بلدية الكويت
- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومراكزها التابعة
- المؤسسة العامة للرعاية السكنية
- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
- معهد الكويت للأبحاث العلمية
- غرفة تجارة وصناعة الكويت
- ديوان المحاسبة
- لجنة المناقصات المركزية
- سوق الكويت للأوراق المالية
- الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

القطاع الصناعي

- جميع المصانع المحلية

هيئات دولية وإقليمية

- هيئة التقييس لمجلس التعاون لدول الخليج العربي (GISO)
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (ADMO)
- منظمة الاستشارات الصناعية
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)
- صندوق النقد العربي
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية
- المنظمة العربية للأقطار المصدرة للبترول (أوابك)
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

جمعيات النفع العام

- جمعية المهندسين
- جمعية المحامين
- جمعية الصحفيين
- اتحاد الشركات الاستثمارية
- اتحاد العقاريين في الكويت
- اتحاد المصارف
- جمعية العلاقات العامة
- الجمعية الاقتصادية الكويتية
- اتحاد الصناعات الكويتية
- جمعية المحاسبين والمراجعين

البنوك المحلية

- بنك الكويت الوطني
- بنك الخليج
- بنك برقان
- بنك بوبيان
- البنك التجاري
- بنك الكويت الدولي
- بنك الكويت الصناعي
- بيت التمويل الكويتي
- بنك وربة
- البنك الاهلي الكويتي

السفارات

- دول مجلس التعاون الخليجي
- لبنان
- سوريا
- مصر
- فلسطين
- الأردن
- تركيا
- إيران
- جنوب أفريقيا
- ماليزيا
- اليابان
- كوريا
- الصين
- تونس
- المغرب
- الجزائر
- كندا
- استراليا
- فرنسا
- روسيا
- ألمانيا
- بريطانيا
- إسبانيا
- إيطاليا

العيادات الصحية والمستشفيات

- مستوصف العائلة كلينيك للتخصصات الطبية
- مستشفى السلام
- مستشفى دار الشفاء
- عيادة أسنان
- مستشفى هادي
- مستشفى المواساة
- مستشفى الأمومة

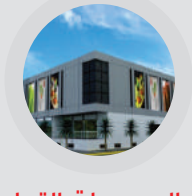

المجمعات التجارية

- مجمع اولمبيا
- مجمع **360**
- مجمع الأفينيوز
- مجمع الفنار
- مجمع **The Cube**
- برج كيبكو
- مارينا مول
- مجمع البستان
- **The Gate Mall**
- مجمع الصالحية
- مجمع التجارية

الفنادق

- فندق الجميرا
- فندق السفير
- فندق هوليدي ان
- فندق الشيراتون
- فندق الفورسيزونز
- فندق الهيلتون

شركات الاتصالات

- زين
- اوريدو
- فيفا

القطاع النفطي

- مؤسسة البترول الوطنية وشركاتها التابعة

النوادي الصحية

- نادي فلكس
- نادي بلاتينوم الصحي
- سيركت بلس

الجامعات

- الكلية الاسترالية ACK
- جامعة الخليج GUST
- جامعة الكويت (جميع الكليات)
- الجامعة الامريكية في الكويت AUK
- جامعة الشرق الأوسط الأمريكية AUM
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

الجمعيات التعاونية

- جمعية العديلية
- جمعية قرطبة
- جمعية كيفان
- جمعية الروضة وحولي
- جمعية الشويخ والشامية
- جمعية الضاحية والمنصورية
- جمعية اليرموك
- جمعية خيطان
- جمعية شرق
- جمعية مشرف
- جمعية الخالدية
- جمعية السرة
- جمعية الفيحاء
- جمعية النزهة
- جمعية القادسية

عبد الكريم تقي
رئيس التحرير

سالم محمد المهنا
مدير التحرير

علي جاسم عبدالله
سكرتير التحرير

م.وليد خالد المجني
المنسق العام وعضو هيئة التحرير

هيئة التحرير
م.فايزة أحمد المذكور
أ. نايف مطلق المطيري
م. فهد حمود المطيري
م. عصام عبد الكريم الزيد
م. ناصر بندر المطيري
دلال الرفدي
بدور المطوع

الصناعة والتنمية

مجلة دورية تهتم بقضايا الصناعة والتنمية
تصدرها الهيئة العامة للصناعة وتوزع مجاناً
دولة الكويت

دولة الكويت، ص.ب: 4690
الصفاة - الرمز البريدي: 13047
تلفون البدالة: 25302222
فاكس : 25302777
العلاقات العامة: 25302030
قسم الإعلام : 25302280

www.pai.gov.kw
e-mail: industry@ pai.gov.kw

@Social_Pai @PAI_KW

كافة الآراء والمقالات المنشورة تعبر عن رأي صاحبها وليس عن رأي الهيئة العامة للصناعة

تصميم وطباعة
العالمية universal arwa printing press لإعمال الطباعة

داخل العدد

8
عبد الكريم تقي :
تأسيس أول مدينة
تخزين غذائية بالكويت

12
الروضان : الصناعة
ركيزة ومحور رئيسي
للتنمية الاقتصادية

10
مجلس الوزراء يعتمد
شعار"كويت جديدة"

18
هيئة الصناعة احتفلت
بيوم الاعتماد العالمي
الحادي عشر

26
بانوراما لأهم القرارات
الصناعية خلال شهر يونيو

24
الروضان: حققنا 12 ألف
رخصة تجارية وهو الرقم
الأعلى في تاريخنا

34
سعود الخصيبي
أميناً عاماً لهيئة التقييس
لدول مجلس التعاون

30
"الهيئة" أقامة ورشة
معوقات تنفيذ المشاريع
الصغيرة والمتوسطة

40

المدن الصناعية ..
حلم يتحقق على أرض الكويت

36

عبدالله نجيب الملا:
جهود حكومية جادة
لتطوير القطاع الصناعي

60

الحرب التجارية "الأمريكية - الصينية" ..
أضرار وفوائد على اقتصاديات دول الخليج

50

4850 موظفاً إستفادوا
من دورات "الهيئة" في
السنوات الخمس الماضية

74

66 % من الشركات تواجه صعوبات
في إدارة البنى التحتية التقنية

72

تغييرات نوعية لتطوير وتعزيز
أداء فريق كرة القدم في "الهيئة"

76

إنتاجية الموظفين تراجعت
خلال كأس العالم لكرة القدم

عبد الكريم تقي لـ" الصناعة والتنمية" :

تأسيس أول مدينة تخزين غذائية بالكويت

خاص - الصناعة والتنمية :

رسم مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي خريطة عمل القطاع الصناعي في المرحلة القادمة والتي تتضمن العديد من المفاجآت السارة للصناعيين وكذلك المستثمرين في القطاع الصناعي الغذائي وفي قطاع التخزين بالكويت والتي تعكس اهتماماً متزايداً بالقضايا المطروحة على المستويين الصناعي والاقتصادي والتي ترمي لتحقيق رؤية كويت جديدة 2035 عبر استراتيجية تتناغم وتوجهات الجهات الحكومية لتنفيذ تلك الرؤية.

في البداية ، كشف المدير العام في تصريحات خص بها "الصناعة والتنمية" عن وجود قرارات تنظيمية بشأن منطقة صبحان قطعة 4 وفق ما قرره مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه الأخير والذي أقر خلاله قرارات تنظيمية بشأن توزيع الأنشطة الغذائية في المنطقة بعد الحصول على أحكام قضائية لصالح الهيئة في تلك المنطقة.

وأوضح تقي أنه تم وضع إعلان في الفترة السابقة بالصحف والجريدة الرسمية "الكويت اليوم" بطلب تحديث الدراسات لكل المتقدمين للتوطين في منطقة الشدادية وغيرها من المناطق الصناعية بالكويت وفق الأولويات التي تم تحديدها مؤخراً من قبل مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة، وهو ما سيحدد عدد المستحقين للقسائم الصناعية من المتقدمين للحصول على القسائم الصناعية بشكل شفاف وعادل.

6 أسابيع

وفيما يتعلق بتطور توزيع القسائم الصناعية في منطقة الشدادية، قال تقي إنه ووفق تطبيق المعايير بشفافية وعدالة بين المستحقين للقسائم، فقد تم تحديد 6 أسابيع لتقديم تلك الدراسات ومعرفة المستحقين وفقاً لما اتفق عليه من معايير

المدينة صمام أمان للقطاع الغذائي وستحل الكثير من المشكلات

للقطاع الخاص دور محوري للاستثمار في القطاع الصناعي

دراسة متكاملة للمدن الصناعية بعد فترة الصيف مباشرة

تعاون بين الهيئة والاستثمار المباشر في مدينة النعايم الصناعية

من قبل مجلس إدارة الهيئة.

مدينة غذائية

وكشف تقي النقاب عن مناقشة دراسة لإنشاء أول مدينة تخزين غذائية بالكويت في منطقة كبد، مستدركا أن الدراسة تتضمن تصوراً معيناً عن كيفية إدارة تلك المدينة.

ولفت تقي إلى أن مساحة المدينة تصل إلى مليون متر مربع ولدينا خطة لادارتها وستكون تلك المدينة صمام أمان للتخزين الغذائي وستحقق الأمن الغذائي للكويت.

دور محوري

وعن دور القطاع الخاص في تلك المدينة ، أوضح أن النشاط الاستثماري في تلك المدينة وغيرها سيكون بالشراكة مع القطاع الخاص ، موضحاً أن الحكومة سيكون دورها إشرافياً وسيكون الدور المحوري للقطاع الخاص.

رحلات قادمة

وقال سنقوم برحلة إلى روسيا وفرنسا، من منتصف يوليو القادم تستهدف فتح قنوات استثمارية في المدن الصناعية. وتطرق تقي إلى أن النية تتجه لعمل دراسة متكاملة عن المدن الصناعية بعد فترة الصيف، كما أن الهيئة حصلت على اعتماد المكتب الدولي للأوزان والمقاييس والذي ستتم مناقشة تأثيره في زيارة فرنسا على دخول الكويت للمعايير العالمية بالمختبرات.

مدينة النعايم

وحول تطورات العمل بمدينة النعايم الصناعية، أكد المدير العام أن تلك المدينة ستشهد استثمارات ضخمة جداً بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وبالتعاون بين الهيئة العامة للصناعة وهيئة الاستثمار الأجنبي المباشر، موضحاً أن هناك بنية تحتية ستقام في المدينة على مساحة تقارب ال7 كم2 .

وتستهدف الكويت وضع القطاع الصناعي في أولويات خططها التنموية الاقتصادية والإجتماعية بشكل يعزز من خلق فرص استثماريه أمام رجال الأعمال في القطاع الخاص بمختلف القطاعات وهو الأمر الذي سيؤدي إلى فتح آفاق كبيرة أمام توظيف الشباب بالإضافة إلى فتح قنوات تمويلية أمام الراغبين بالعمل في القطاع الخاص.

ندرس طلبات توطين القسائم في القطاع الغذائي بمنطقة صبحان قطعة 4

رحلة إلى روسيا وفرنسا تبدأ منتصف يوليو القادم تستهدف فتح قنوات استثمارية في المدن الصناعية

6 أسابيع لتقديم دراسات جدوى لتوطين القسائم في منطقة الشدادية

مجلس الوزراء يعتمد شعار

"كويت جديدة"

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه رقم 12 / 2018 المنعقد بتاريخ 19 مارس 2018 اعتماد شعار كويت جديدة -NEW KUWAIT) على كل المراسلات والمواقع والفعاليات الرسمية بجهات الدولة، والإشارة إلى الموقع الإلكتروني www. newkuwait.gov.kw

كما خاطب جميع وزارات الدولة بضرورة اعتماد الشعار على جميع مراسلاتها وجميع أوراقها ومطبوعاتها الرسمية.

محترفون في الرافعات الشوكية و أنظمة النقل و الحلول اللوجستية

متخصصون في كافة أجهزة التعبئة و التغليف • مع التميز بخدمة ما بعد البيع

خبراء في حلول أنظمة المخازن الذكية

للأحمال الخفيفة و المتوسطة و الذكية

شركة المجموعة المتحدة للأنظمة الصناعية المتكاملة

UNITED GROUP CO. Integrated Industrial Systems

هاتف : 247 92 111 – فاكس : 247 64 855 هاتف المبيعات : 51114120 - 96670003

الري الصناعية خلف معرض صفاة الغانم مقابل كراج دايهاتسو

E-mail : info@ugc.com.kw – www.ugc.com.kw

خلال استقباله المهنئين بعيد الفطر بحضور مدير عام الهيئة وقيادات الوزارة

الروضان : الصناعة ركيزة ومحور رئيسي للتنمية الاقتصادية

جدد معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر الروضان التأكيد على أن القطاع الصناعي محور وركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية في الكويت.

وأشار الروضان خلال استقباله المهنئين بعيد الفطر المبارك من قيادات الوزير، وبحضور مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي إلى أن هناك اهتماماً متزايداً بالقطاع الصناعي باعتباره محوراً وركيزة أساسية للتنمية، مبينا أن التوجه الحالي يقضي بمنح القسائم الصناعية للمستحقين وسحبها من المخالفين وغير الملتزمين.

مركز مالي وتجاري

وأكد معالي وزير التجارة أن الكويت لديها من الإمكانيات والقدرات ما يؤهلها إلى أن تكون مركزاً مالياً وتجارياً، وأن تحقيق ذلك يتطلب السعي والعمل الدؤوب من الجميع والتكاتف لتحقيق تلك الرغبة وتطوير الكثير من السبل والآليات التي من شأنها تحقيق هذا التوجه من خلال مراقبة الأداء وتطويره للقائمين على تحقيق تلك الرغبة.

وأضاف أن هذه رغبة حضرة صاحب السمو أمير البلاد لتحول الكويت إلى مركز مالي واقتصادي ، وعلى كل الجهات السعي

إلى تحقيق تلك الرغبة من خلال العمل الجاد وتغيير بعض القوانين وتعديل بعض الأنظمة.

وأشار إلى أن الالتقاء بقيادات الوزارة في مثل هذه المناسبات فرصة لمناقشة المواضيع المطروحة بروح من التعاون سعياً إلى إيجاد حلول لها، وكذلك هي فرصة للتهنئة بالعيد.

وجدد معالي وزير التجارة والصناعة خلال اللقاء التهنئة للقيادة السياسية متمثلة في حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء حفظهم الله ورعاهم وكل أبناء الشعب الكويتي بعيد الفطر المبارك السعيد، وأضاف: أننا نستمد من الشهر الكريم البذل والعطاء والمثابرة لبناء نهضة بلدنا وتحقيق رؤية صاحب السمو أمير البلاد متسلحين بثقة سموه وبالكفاءات الوطنية.

مشاريع وقرارات

وحول المشاريع والقرارات المقبلة التي تخص وزارة التجارة والقطاع الصناعي، قال الروضان: إن فترة الصيف هي فترة تجهيز لكل القرارات والقوانين حيث يكون العمل السياسي فيها أخف وبعدها تبدأ الوزارة بالتجهيز لدور الانعقاد المقبل.

وحول كثافة الاستجوابات المقدمة من قبل بعض النواب وتأثيرها على عمل الحكومة، أجاب الوزير باقتضاب الاستجواب حق دستوري وحق من حقوق النواب.

وأكد أن الوزارة تسير وفق خطة مدروسة بعناية ليصبح علامة تجارية تضاهي القطاع الخاص بحيث نعتبر المراجع لنا عميلاً ، ومقياس النجاح هو الاهتمام بهذا العميل وإنجاز معاملته بسهولة ويسر وفق القوانين، مؤكداً أن شهر رمضان يغرس قيم العطاء والإحساس بالآخرين والتكافل والتعاون والقيم الإسلامية النبيلة.

وبين الروضان أن النشاط التجاري قفز إلى 24 مركزا لأول مرة، ومؤشر تحسين بيئه الأعمال تقدم 6 مراكز بعد سنوات من العمل والجد.

وأوضح أنه رغم ذلك فمازال مركزنا متأخرا ونعمل لرفعه عبر مختلف الوسائل والأساليب الجديدة والحديثة والتدريب والتأهيل، واضعين تطوير كفاءتنا الوطنية أولوية لنا، لقيادة مستقبل وطننا والنهوض به.

وأشار إلى أن الوزارة تعمل بكل طاقاتها للوصول إلى هدف جعل الكويت مركزاً تجارياً ومالياً، مبينا أن جميع العاملين فيها يعملون منذ سنة ونصف كفريق كويتي شاب، ويصلون الليل بالنهار لتحقيق هذا الهدف.

الكويت تمتلك الإمكانيات والقدرات للتحول إلى مركز تجاري ومالي

النشاط التجاري قفز إلى 24 مركزًا لأول مرة

مؤشر تحسين بيئه الأعمال تقدم 6 مراكز

من أجواء المناسبة

مع بطاقات التجاري
سفرتك على كيفك... تذاكر وكاش
وفوقها كيلو ذهب!!

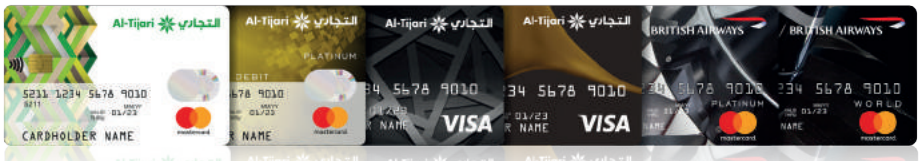

التجاري يمنح عملائه 12 فرصة للفوز بجوائز سـفر مع حرية إختيار وجهة وموعد الرحلة، شـاملة تذاكر السـفر وحجز الفندق ومبلغ نقدي، بالإضافة إلى دخول السحب لربح كيلو من الذهب.

فقط استخدم أي من بطاقات البنك التجاري لتزيد فرصك في الربح، كل 10 دنانير تعطيك فرصة لدخول السحب عند استخدام بطاقتك الائتمانية داخل الكويت، وثلاث فرص عند اسـتخدام بطاقتك الائتمانية أو بطاقة السـحب الآلي أو المسـبقة الدفع خارج الكويت.

يسري العرض لغاية 2018/8/31

50888225

Commercial Bank of Kuwait

AltijariCBK

*تطبق الشروط والأحكام

التجاري

1-888-225 cbk.com

التجاري... هو إختياري

ت-ج / 143 / 2018

أشار إلى أن صاحب السمو أمير البلاد وجه بدعم الصناعات التحويلية

الروضان : 64 مليوناً حجم المشاريع المعتمدة من صندوق المشروعات

إعداد: علي جاسم

كشف معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد الروضان عن أن عدد المشاريع المعتمدة من قبل الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة شهد ارتفاعا كبيرا في السنة المالية الماضية؛ إذ بلغت الاعتمادات المخصصة لها 64 مليون دينار.

خدمات استشارية

وأضاف الروضان خلال توقيع اتفاقية خدمات استشارية بين الصندوق الوطني ومعهد الكويت للأبحاث العلمية: أن صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح استقبلهم ووجه سموه بدعم المشاريع غير التقليدية.

تجاوز التحديات

وأكد الروضان أهمية العمل لإيجاد بدائل لتجاوز التحديات الاقتصادية التي تواجهها الكويت من خلال تنويع مصادر الدخل، لافتا إلى أهمية دعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات لاسيما قطاع الصناعات التحويلية.

وأوضح أن الصندوق الوطني في حاجة للخدمات التي تقدمها الجهات الفنية والبحثية في الدولة بما فيها معهد الكويت للأبحاث العلمية، وذكر أن الهدف من إبرام عقد اتفاق الخدمات الاستشارية مع معهد الكويت للأبحاث العلمية لدعم الصناعات التحويلية.

صناعات تحويلية

وأشار الروضان إلى أن الصندوق يتعاون مع معهد الأبحاث في برنامج الحرف الزراعية لوضع برامج مشتركة تستهدف نقل التكنولوجيا في مجالات الأمن الغذائي كاستزراع الروبيان والأسماك وغيرها من المواد الغذائية.

وأكد أن الصناعات التحويلية لن تقف عند القطاع الزراعي بل تمتد إلى القطاعات الأخرى منها الصناعات البتروكيماوية،

فرص استثمارية

موضحا أن معهد الأبحاث طور التقنيات التي يرغب الصندوق في تحويلها إلى فرص استثمارية لاسيما في مجال الأمن الغذائي وأمن المياه و غيرهما.

وقال: إن التعاون مع كل الجهات في الدولة جزء رئيس من استراتيجية وزارة التجارة بغية تمهيد الطريق أمام المبادرين وأصحاب المشاريع في جميع المجالات، لاسيما أن قانون الصندوق الوطني سيتيح متابعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مشاريع كبيرة، الأمر الذي سيسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي والرخاء الاجتماعي، ويعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

توزيع الأراضي

جدير بالذكر أن الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والهيئة العامة للصناعة وقعا مؤخراً إتفاقية لـ توزيع قسائم على المبادرين تنص على تسليم مجموعة من الأراضي والمساحات الصناعية في مشروعين رئيسين هما (الوسيلة) و(الصفارين).

حيث إن مشروع (الوسيلة) يمتد على مساحة 150 ألف متر مربع وسيتم تقسيمه حسب المخطط المتفق عليه مع الصندوق الوطني في حين يتضمن مشروع (الصفارين) الكائن في منطقة الشويخ على نحو 183 قسيمة تتميز بإمكانية دمج أكثر من وحدة وفق طبيعة نشاط كل مبادر.

وبمقتضى الاتفاق ستكون هناك مراجعة شاملة لكل المبادرين الموجودين في سجل الصندوق الوطني من خلال دور اللجنة المشتركة التي ستفرز الطلبات وتتأكد من مواءمتها للاستراتيجية الصناعية لتكون مخرجات الصندوق متناغمة مع الاستراتيجية الصناعية.

ومن المتوقع أن تكون المشاريع الصناعية التي سيتبناها الصندوق للمبادرين هي البذرة التي توضع في هذه الأراضي.

أهمية العمل لإيجاد بدائل لتجاوز التحديات الاقتصادية

الصندوق يتعاون مع معهد الأبحاث في برنامج الحرف الزراعية

"الأبحاث" طور التقنيات التي يرغب الصندوق في تحويلها إلى فرص استثمارية

شعاره "الاعتماد يمنح عالماً أكثر أماناً"

هيئة الصناعة احتفلت بيوم الاعتماد العالمي الحادي عشر

إعداد: علي جاسم

احتفلت الهيئة العامة للصناعة في التاسع من شهر يونيو بيوم الاعتماد العالمي الحادي عشر كمبادرة عالمية تجاوباً مع قرار المنظمتين الدوليتين للاعتماد وهما: منظمة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات (ILAC) والمنتدى الدولي للاعتماد (IAF).

وقد اتفقت المنظمتان العالميتان على تحديد تاريخ 9 يونيو من كل عام ليكون اليوم الذي يتم فيه الاحتفال عالميا بالاعتماد كخدمة أساسية في سلسلة تقييم المطابقة للمنتجات والخدمات.

و في هذا السياق، صرح نائب المدير العام للمواصفات والخدمات الصناعية في الهيئة العامة للصناعة المهندس محمد العدواني بأن احتفال العالم بيوم الاعتماد العالمي الحادي عشر الذي يصادف التاسع من شهر يونيو 2018م كخدمة أساسية في سلسلة تقييم المطابقة للمنتجات والخدمات جاء شعاره هذا العام ليكون مرتبطا بالصحة المهنية والسلامة كما يلي:

" الاعتماد يمنح عالما أكثر أمانا " "Accreditation: Delivering a safer world"

واختيار الشعار لهذا العام يعكس الأهمية القصوى للثقة التي تقدمها خدمات الاعتماد في مجال السلامة والصحة المهنية، والذي يركز هذا العام على تقديم منتجات وخدمات مختلفة لعالم أكثر أمانا.

وأضاف العدواني أنه وفقا لإحصائيات منظمة العمل الدولية، تبين أن أكثر من 2.78 مليون من الوفيات سنويا تكون نتيجة للحوادث المهنية، أو بسبب الأمراض المتعلقة بالعمل. وأن نحو 7 ملايين من البشر يموتون سنويا كنتيجة للتعرض لتلوث الهواء، كما أن 1.25 مليون من البشر يموتون سنويا بسبب حوادث الطرق، بالإضافة إلى أن هناك 374 مليونا من الحالات المرضية غير المميتة أو إصابات متعلقة بالعمل كل عام.

كما أوضح العدواني أنه بسبب عبء الإصابات والأمراض المهنية سواء لأصحاب العمل والاقتصاد بشكل عام، فإن هذا العبء تترتب عليه الخسائر البشرية الخطيرة، بالإضافة إلى الخسائر المختلفة التي تتمثل بغياب العاملين عن العمل لفترات طويلة متواصلة، ومن ثم التقاعد الطبي المبكر وارتفاع تكاليف التأمين.

كما أشار العدواني إلى أن المشاكل التي واجهها العالم مؤخرا فيما يتعلق بالتلوث الذي كان بالطعام والمياه والأدوية والأدوات الكهربائية والمنتجات الاستهلاكية الأخرى جعلت من حماية المستهلك حاجة ضرورية وملحة، وتبين أيضا من إحصائيات الإصابات بأن كثيرا من هذه الإصابات هي نتيجة لمشاكل وعيوب في التصميم وعدم كفاية المعلومات عن الصحة والسلامة المرافقة للمنتجات الاستهلاكية والخدمات.

العدواني: دعم أنشطة الاعتماد وتفعيلها على المستويين الوطني والإقليمي

منتجات آمنة

وأفاد أيضا في ظل هذا المجتمع الممتد والمتنوع بأنه يجب أن نتوقع أن تكون المنتجات التي نشتريها بداية من السلع الكهربائية حتى لعب الأطفال آمنة، كما أن البيئة التي نعيش فيها من ماء بدون ملوثات وهواء بدون تلوث، ومشاريع البنى التحتية الضخمة (مثل الطرق والجسور) يجب أن تكون جميعها آمنة، كما يجب أن تكون مصادر الطاقة اليومية (مثل الغاز والكهرباء) سهل الوصول إليها بدون أية مخاطر للإصابات والضرر، كما يجب أن تكون الخدمات الأساسية مثل: مياه الشرب والتحاليل الطبية والأدوية والأغذية نتائجها موثوقة ويمكن التعويل عليها.

اشتراطات ومتطلبات

وأوضح أنه لمكافحة هذه المشكلة، فقد قامت منظمة التقييس الدولية ISO بوضع معايير جديدة للسلامة والصحة المهنية عن طريق إصدار المواصفة الدولية ISO 45001:2018 التي تحدد اشتراطات ومتطلبات نظم الإدارة للصحة المهنية والسلامة، والتي من شأنها أن تساعد أية منظمة في تخفيف هذا العبء عليها من خلال توفير إطار إداري لحماية ولتحسين سلامة العاملين والمتعاملين مع المنظمة، والحد من المخاطر في أماكن العمل وخلق ظروف عمل أفضل وأكثر أمنا، وذلك في جميع أنحاء العالم.

سلامة مهنية

وأوضح أيضا، أن قانون السلامة والصحة المهنية يختلف من دولة إلى أخرى فبعض الدول وفقا لسياسات التطوير الاقتصادي لديها تضع على رأس أولويات استراتيجياتها قوانين وغرامات صارمة بشأن قضايا حوادث العمل أو الخرق لها مما يمنح أصحاب الأعمال الإحساس بالمواجهة مع التحديات ذات العلاقة بالميزانيات من ناحية الصحة والسلامة في مقابل الاحتياجات التشغيلية للعمل، أما البعض الآخر فيلتزم بالتركيز على مبدأ تحقيق الربح فقط، كما أن قضية تحقيق بيئة عمل آمنة تعتبر عبئا قانونيا على أصحاب الأعمال.

حماية المنتجات

و أشار العدواني إلى أن الاعتماد أداة تمنح الاعتراف الدولي ليس فقط لتقييم ورقابة المخاطر للعمليات الداخلية للشركات والمؤسسات وغيرها، وإنما يمثل كذلك أداة لحماية المنتجات والخدمات التي تعرض بالأسواق.

مشاركة دولية

وأشار العدواني إلى أنه خلال هذا العام شاركت الكويت ممثلة بالهيئة العامة للصناعة في أنشطة الاعتماد مع المنظمات الإقليمية والدولية للاعتماد التالية:-

- منظمة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات ILAC.
- المنتدى الدولي لهيئات اعتماد الحلال IHAF.
- منظمة التعاون الإقليمي الآسيوي الباسيفيكي للمختبرات APLAC.
- الجهاز العربي للاعتماد ARAC.
- مركز الاعتماد الخليجي GAC.

أهمية قصوى للثقة التي تقدمها خدمات الاعتماد في مجال الصحة والسلامة المهنية

7 ملايين إنسان يموتون سنوياً بسبب التعرض لتلوث الهواء

معايير جديدة وضعتها منظمة التقييس الدولية ISO للسلامة والصحة

أكبر: "الهيئة" تعزز من جهودها في دعم وتطبيق أنشطة الاعتماد

ومن جهتها، أشارت رئيس قسم الاعتماد م. معصومة أكبر إلى أن هيئة الصناعة ومنذ عام 2008م تساهم بالتعاون مع المجتمع الدولي في الاحتفال بهذا اليوم تحت شعارات مختلفة، وقد تم في هذا العام اختيار شعار يوم الاعتماد ليكون مرتبطا بالصحة المهنية والسلامة وشعار هذا العام هو: " الاعتماد يمنح عالما أكثر أماناً" ويأتي اختيار الشعار لهذا العام ليعكس الأهمية القصوى للثقة التي تقدمها خدمات الاعتماد في مجال السلامة والصحة المهنية، والذي يركز هذا العام على تقديم خدمات لعالم أكثر أمانا.

وأضافت أن قانون السلامة والصحة المهنية يختلف من دولة إلى أخرى فبعض الدول، ووفقا لسياسات التطوير الاقتصادي لديها، تضع على رأس أولويات استراتيجياتها قوانين وغرامات صارمة بشأن قضايا حوادث العمل أو الخرق لها مما يمنح أصحاب الأعمال الإحساس بالمواجهة مع التحديات ذات العلاقة بالميزانيات من ناحية الصحة والسلامة في مقابل الاحتياجات التشغيلية للعمل، أما البعض الآخر فيلتزم بالتركيز على مبدأ تحقيق الربح فقط، كما أن قضية تحقيق بيئة عمل آمنة يعتبر عبئا قانونيا على أصحاب الأعمال.

وبما أن قطاع أصحاب الأعمال قطاع مركب ذو تنافسية عالية، فإنه يبحث دائما عن تطوير الربح الهامشي وتقليل التكلفة، وفي الحين نفسه يبحث عن تطوير الجودة بأقل تكلفة مع ضمان البيئة الآمنة، فبالاعتماد نرى دعم جميع القطاعات مما له دور مهم في تحقيق بيئة عمل آمنة بعيدة عن الأخطار والتحكم في إزالة المخاطر والمساعدة في رفع الكفاءة مع بيان التوافق مع متطلبات المواصفات الدولية والقوانين والتشريعات، وهذا سيمنح سلسلة ممتدة ومتعددة من الثقة.

تقويم المطابقة

وأوضحت أنه تم إنشاء جهات الاعتماد في معظم دول العالم لمراقبة جهات تقويم المطابقة والتأكد من أنشطتها من خلال عمليات التقييم باعتبارها جهات ذات كفاءة وجدارة، وأن جهات الاعتماد المعترف بها دوليا قد تم عليها تقييم تناظري من المنظمات الدولية الذين يقومون بإجراءات تقييم فني وإداري على العمليات وفقا للمتطلبات والممارسات الدولية، ومن ثم يمنح لها الاعتراف الدولي بالتوقيع على اتفاقيات الاعتراف الدولي، ومن خلال هذه الاتفاقيات يتم قبول المنتجات والخدمات عبر الجمارك والحدود بدون أية عوائق.

مسؤولية تشريعية

ولفتت إلى أن أنشطة الاعتماد تثبت أن المنظمات متوافقة مع مسؤولياتها التشريعية، بالإضافة إلى ذلك فإنها بالاعتراف الدولي بالجدارة الفنية والإدارية وبقدرة جهة التحقق من المطابقة في توفير خدمات ومنتجات آمنة وذات تكلفة فعالة، وعليه نجد في مجال قطاع السلامة والصحة المهنية أن الاعتماد يسعى إلى تحقيق التوازن بين الجودة والاحتياجات التشغيلية بسبب ما توفره أنظمة الاعتماد من أمان وثقة وجودة، ومن البديهي أن توفير الثقة والمصداقية في نتائج الأعمال لهما الأثر الكبير في الحصول على أعلى درجة من الثقة في النتائج الصادرة من جهات

> الاعتماد يسعى إلى تحقيق التوازن بين الجودة والاحتياجات التشغيلية
>
> المنظمات متوافقة مع مسؤولياتها التشريعية،
>
> قطاع الأعمال ذو تنافسية عالية، يبحث عن الربح وتقليل التكلفة

تقويم المطابقة، والتي في النهاية يتم التعويل عليها باتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة.

فوائد الاعتماد

وحول فوائد الاعتماد في نطاق السلامة والصحة المهنية، قالت أكبر إن تلك الفوائد تندرج تحت 3 مستويات رئيسة هي :

الحكومات والمشرعين

- تقوم الحكومات والمشرعون بوضع ال أنظمة و/ أو المتطلبات فنية و/أو اللوائح الفنية للمنتجات والخدمات لتقليل التعرض للمخاطر.
- تقوم الحكومات والمشرعون بحماية المنتجات والخدمات التي تم وضعها في الأسواق، ويتم اعتماد هذه الجهات من قبل جهات الاعتماد وفقا لمتطلباتها للتحقق من تطبيقها لتلك المتطلبات، وذلك بإطار إداري وفني من خلال تطوير إجراءات العمل وبيئة العمل وجدارة العاملين، مما يؤدي إلى تعجيل التطوير المستمر للجودة وتوفير مخرجات بنتائج صحيحة وموثوقة بأعلى المستويات.
- تقليل التكلفة بالنسبة لأصحاب الأعمال والحكومات ودافعي الضرائب بشأن تنفيذ تأثيرات الجودة على الحياة وحمايتها من الضياع ومنع الإصابة بالأمراض والوفيات.

أصحاب الأعمال

يمكن لأصحاب الأعمال من الشركات والمؤسسات وغيرها أن تثبت التزامها بأفضل الممارسات من خلال تنفيذ نظام إدارة الصحة المهنية والسلامة لأجل التالي: -

- تحسين السمعة التجارية.
- زيادة فرص الكسب لأعمال جديدة.
- إثبات إنجاز الأعمال في إطار القوانين والتشريعات.
- تحقيق الوفورات من التكاليف المحتملة بسبب التأمين.
- تقليل الخسائر المحتملة عن طريق المخاطر المرتبطة بالتوقف عن العمل من خلال الحوادث.
- جذب والاحتفاظ بالعاملين.

الموظفون

إن تطبيق متطلبات نظام إدارة السلامة والصحة المهنية من قبل أصحاب الأعمال في شركاتهم ومؤسساتهم وغيرها، يوضح للعاملين والمستفيدين من خدماتها بأهمية الصحة المهنية والسلامة كأولوية ضمن سياسات الشركة أو المؤسسة، والتي بناء عليه يتم تحديد المخاطر لضمان بيئة عمل آمنة.

المستهلكون

- منح الثقة في المنتجات والخدمات التي تعرض بالأسواق والتي تتوافق مع متطلبات المواصفات مرفقة بشهادة تضمن اتفاقيات الاعتماد الدولية.
- الثقة في المنتجات والخدمات الموجودة في الأسواق، والتي تتوافق مع متطلبات مواصفات الجودة والسلامة والصحة المهنية.

من فوائد الاعتماد

وضع الأنظمة للمنتجات للحكومات لتقليل التعرض للمخاطر.

تحسين السمعة التجارية وزيادة الربح لأصحاب الأعمال

تطبيق متطلبات نظام إدارة السلامة والصحة المهنية للعاملين

منح الثقة في المنتجات والخدمات التي تعرض بالأسواق

تمثلت في 3 تعديلات جوهرية

مجلس الأمة أقر تعديل قانون الشركات

وافق مجلس الأمة على الاقتراح بقانون بتعديل قانون إصدار الشركات بما يهدف إلى تسهيل بيئة الأعمال وتوفير الحماية المطلوبة للمساهمين والشركاء الذين يمثلون أقلية في الشركات وأحاله إلى الحكومة.

وتقضي التعديلات التي أقرها المجلس على قانون إصدار الشركات بـ "تخفيض النسبة المطلوبة لطلب عقد الجمعية العامة للشركات ذات المسؤولية المحدودة من 25 في المئة إلى ما لا يقل عن 10 في المئة".

وتلزم التعديلات الواردة في الاقتراح بقانون الشركات ب"توزيع الأرباح المعتمدة بالجمعية العامة وذلك خلال فترة لا تتجاوز شهرا من تاريخ انعقادها" إضافة إلى ذلك أنه "في حال تعدد مديري الشركة تختص الجمعية العمومية بتحديد صلاحيات ومسؤوليات كل واحد منهم".

وأيضا تتعلق التعديلات بـ "زيادة المدة الممنوحة لعقد الجمعيات العامة من 15 يوما إلى 21 يوما وذلك لإعطاء المساهمين والشركاء الفرصة الكافية للتحضير للجمعية العامة والاستعداد لها".

و قال معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر الروضان في مداخلة له إن الاقتراح بقانون بتعديل قانون إصدار الشركات يندرج تحت مؤشر تحسين بيئة الأعمال.

وأضاف الروضان أن هذا التعديل ينحصر في ثلاثة أمور أساسية هي خفض النسبة المطلوبة لطلب عقد الجمعية العامة للشركات المحدودة إلى ما لا يقل عن 10 في المئة "لكي نمكن صغار المستثمرين بالشركات ذات المسؤولية المحدودة من طلب عقد الجمعية العمومية ومناقشة أوضاع الشركات".

وبين أن الأمر الثاني يتعلق بتحديد مدة قانونية لتوزيع أرباح الشركات، موضحا أن "الوضع في السابق كان عندما تقر الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة توزيع الأرباح فالمدة القانونية لتوزيع الأرباح كانت مفتوحة ولا توزع في وقت محدد".

وأفاد بأن الأمر الثالث يتعلق بزيادة المدة الممنوحة لعقد الجمعية العامة من 15 يوما إلى 21 يوما لكي يتسنى لأعضاء الجمعية العامة والمساهمين والشركاء الفرصة للتحضير والاستعداد للجمعية العامة

الروضان: التعديلات تندرج تحت مؤشر تحسين بيئة الأعمال

الوزير الروضان شارك ضمن وفد رسمي في الملتقى الاقتصادي العربي- الألماني

الكويت بوابة للشركات الألمانية لدخول المنطقة

بحث معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر الروضان مع وزير الاقتصاد الألماني بيتر التايمر سبل تطوير العلاقات بين البلدين على الصعيدين الاقتصادي والاستثماري.

وقالت وزارة التجارة والصناعة في بيان لها نشرته "كونا" إن الاجتماع يأتي ضمن زيارة وفد دولة الكويت برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك إلى ألمانيا حيث يحل سموه ضيف شرف في الملتقى الاقتصادي العربي - الألماني في دورته الـ21.

وذكر البيان أن الجانبين بحثا سبل تعزيز التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية التي تخدم خطة التنمية في الكويت وتحسن بيئة الاعمال فيها. وأوضح البيان أن الوزير الروضان عرض التسهيلات والمزايا التي تقدمها دولة الكويت للمستثمرين من خلال هيئة تشجيع الاستثمار المباشر والملكية الكاملة للشركات ما يجعل الكويت منصة يمكن أن تنطلق منها الشركات الألمانية لدخول أسواق المنطقة الشمالية.

فرص استثمارية

وأشار البيان إلى دعوة وجهها الوزير الروضان للوزير التايمر لزيارة دولة الكويت برفقة مسؤولي كبرى الشركات الألمانية للتعرف على الفرص الاستثمارية بالكويت والميزات التنافسية الكبيرة.

واضاف البيان أن الجانبين بحثا سبل تنفيذ طلب ربط صندوق دولة الكويت الوطني للمشروعات الصغيرة بالتجربة الألمانية والاستفادة منها في ظل وجود نحو 7،3 ملايين شركة ألمانية صغيرة توظف 15 مليون موظف.

طاقة بديلة

كما بحث الجانبان أيضا وفقا للبيان سبل تطوير التعاون الثنائي في مجال الطاقة البديلة من الجانب الاستثماري مع وجود خطة كويتية للتحول تدريجيا لمصادر الطاقة البديلة خلال السنوات الـ 10 المقبلة والاستفادة من التجربة الألمانية في هذا المجال.

وشارك في الاجتماع بالإضافة للوزير الروضان رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات سالم الأذينة ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ مشعل جابر الأحمد الصباح ومساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية أمل الحمد. وتحتل الكويت المرتبة الأولى بدول المنطقة بالنسبة للصادرات الألمانية التي بلغت قيمتها 500 مليون دينار في عام 2016 فيما تميل كفة الاستثمارات لصالح الكويت للقطاعين الحكومي والخاص وتبلغ قيمة استثماراتها في ألمانيا 30 مليار دولار.

دعوة الشركات الألمانية للتعرف على الفرص الاستثمارية بالكويت

خطة كويتية للتحول تدريجيا لمصادر الطاقة البديلة خلال السنوات الـ 10 المقبلة

ربط صندوق دولة الكويت الوطني للمشروعات الصغيرة بالتجربة الألمانية

على هامش غبقة وزارة التجارة

الروضان: حققنا 12 ألف رخصة تجارية وهو الرقم الأعلى في تاريخنا

أكد معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر الروضان أن الوزارة استطاعت تحقيق الرقم الأعلى بتاريخها في قطاع شؤون الشركات والتراخيص التجارية بواقع أكثر من 12 ألف رخصة تجارية، لافتاً إلى أنها بهذا الرقم تجاوزت في سنة مجموع سنوات كثيرة سابقة.

أرقام قياسية

وأوضح الروضان في كلمته خلال الغبقة الرمضانية السنوية التي أقيمت في 27 مايو الماضي بحضور مدير عام الهيئة عبد الكريم تقي أنه عندما تولى حقيبة الوزارة كان هناك حديث عن أهداف تم تحقيق الكثير منها بفضل جهود جميع العاملين في الوزارة وليس المسؤولين فقط.

وأضاف الروضان: الوزارة بفضل جهود الجميع حققت أرقاماً قياسية، مؤكداً أن هناك العديد من الأرقام والإنجازات التي تسعى الوزارة إلى تحقيقها.

وأشار إلى أن الوزارة خرجت من أطر الشعارات إلى مفاهيم وإجراءات وتوظيف للقدرات؛ وهو ما مكنها بفضل جهود العاملين فيها من تحقيق نجاحات في قطاعات عدة، ومنها قطاع الشؤون الفنية وتنمية التجارة الذي حقق قفزة بواقع مئة طرد باليوم.

وتحدث الوزير الروضان عن قطاع شؤون الرقابة وحماية المستهلك، لافتاً إلى أنه استطاع الحفاظ على ثبات الأسعار لفترة سنة ونصف، كما استطاع أن ينظم العمليات الرقابية والتفتيشية بمتابعة حركة البيع والشراء والتعامل مع شكاوى وبلاغات المستهلكين بسرعة وفعالية أكثر من أي وقت سبق.

دعم فني

وقال إن قطاع شؤون الدعم الفني والتخطيط نافذة الوزارة الرقمية ساهم بشكل كبير في تطوير الأنظمة مضيفاً "أننا مقبلون على المزيد من التطوير وتحسين الأداء".

وأفاد بأن الوزارة ستقوم بإصدار تقرير مالي وإداري لبيان ما قامت به من أعمال وإنجازات بالأرقام والإحصائيات قريباً، مؤكداً أن النجاح يحققه، ويحافظ عليه فقط من يواصلون المحاولة وأن الطموح كبير، وأنه على يقين بأن العاملين بالوزارة سيصلون معاً لتحقيق الطموح.

ورفع الوزير الروضان أسمى آيات التهاني والتبريكات لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، وولي عهده الأمين، وسمو رئيس مجلس الوزراء، وإلى الشعب الكويتي بعيد الفطر المبارك "أعاده الله علينا جميعاً باليمن والبركات.

Mujeza Laboratory
for Food Testing

مختبر المعجزة
لفحص المواد الغذائية

Physical, Chemical and Microbiological Test of Honey, Spices, Nuts, Oil, Tea and Herbals

Mujezat Al-Shifa General Trading Co. w.l.l. شركة معجزة الشفاء للتجارة العامة ذ.م.م

SGS - ISO Certified Company

تحليل شامل (فيزيائي – كيميائي – ميكروبيولوجي)

مختبر العسل التخصصي

شركة معجزة الشفاء للتجارة العامة

(مراقبة الجودة)

فنيون على اعلى مستوى

لفحص العسل ومشتقاته - حبوب اللقاح - غذاء الملكات - صمغ النحل

زيت الزيتون - الخل والحبوب والبهارات

أحدث وأدق اجهزة التحليل (HPLC)

- تعيين نسبة الهيدروكسي ميثيل فوفيورال (HMF) في العسل ومطابقته للمواصفات القياسية العالمية والخليجية
- تحديد نوع العسل والمصدر الزهري
- تحديد نوع ودرجة زيت الزيتون

25644888/999 | info@mujeza.com | www.mujeza.com | mujeza

Shwaikh Industrial Area | P.O. Box 1979, Salmiya 22020, Kuwait

الشويخ الصناعية | ص.ب: ١٩٧٩ – سالمية ٢٢٠٢٠ – الكويت

Tel: (965) 249 24 999 | Fax: 249 23 999 | E-mail: info@mujeza.com

ت: ٢٤٩٢٤٩٩٩ (٩٦٥+) | ف: ٢٤٩٢٣٩٩٩ (٩٦٥+)

بانوراما صناعية

إعداد: سالم المهنا

شهد شهر يونيو من العام الحالي قرارات وزارية وإدارية ولقاءات مفتوحة مع الصناعيين حددت معالم الطريق في الكثير من الموضوعات العالقة التي تهم القطاع الصناعي والمستثمرين في القطاع الخاص.

و"الصناعة والتنمية" تستعرض معكم تلك القرارات وتحليلها للوقوف على أهميتها وفائدة تطبيقها بما يعزز دور الصناعة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يحقق رؤية كويت جديدة 2035.

اعتماد اللوائح الفنية الكويتية المحدثة للدهانات

اصدر معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر الروضان اللوائح الفنية الكويتية المحدثة للدهانات المستحلبة والدهانات الألكيدية بقرار وزاري رقم 2018/14 ،

حيث نصت المادة الأولى من القرار على أنه

يتم تحديث واعتماد اللوائح الفنية الكويتية التالية:

- الأصباغ (الدهانات المستحلبة الجزء الأول: الأصباغ (الدهانات) المستحلبة للأعمال الداخلية (19 /1 - 2018 KWS).
- الأصباغ (الدهانات المستحلبة الجزء الثاني: الأصباغ (الدهانات) المستحلبة للأعمال الخارجية (-2018/2 19 KWS) تحل محل اللائحة الفنية الكويتية (المواصفة الإلزامية) (م ق ك 19 /1988)
- الأصباغ (الدهانات المستحلبة للأعمال الداخلية والخارجية.
- - الأصباغ (الدهانات اللامعة). ذات الأساس الألكيدي للأعمال الداخلية والخارجية وأعمال البناء والخرسانة (2018/ KWS 16) تحل محل اللائحة الفنية الكويتية (المواصفة الإلزامية) (م ق ك 1994 / 16) الأصباغ (الدهانات اللامعة
- الأصباغ (الدهانات المطفأة ذات الأساس الألكيدي للأعمال الداخلية (2018/ KWS 18) تحل محل اللائحة الفنية الكويتية) المواصفة الإلزامية) (م ق ك 18/ 1994) الأصباغ (الدهانات) المطفأة ذات الأساس الألكيدي للأعمال الداخلية.

ونصت المادة الثانية على أنه : "تلغي اللائحة الفنية الكويتية (م ق ك 262/ 1988) طرق اختبار الأصباغ (الدهانات المستحلبة للأعمال الداخلية والخارجية".

وأشارت المادة الثالثة إلى تحديث وتغيير الصفة القانونية للمواصفة القياسية الكويتية (م ق ك 884/ 2006) إلى لائحة فنية (مواصفة الزامية) (/ KWS884 2018) الأصباغ (الدهانات نصف لامعة ذات الأساس الألكيدي (للاستخدامات العامة).

وألغت المادة الرابعة جميع القرارات السابقة بشأن اعتماد اللوائح الفنية والمواصفات القياسية الكويتية التي تتعارض مع هذا القرار.

وحددت المادة الخامسة من القرار تاريخ العمل بما ورد فيه من مواد بعد النشر في الجريدة الرسمية والعمل بها بعد ستة شهور من تاريخ نشره وإلزام الجهات المختصة تنفيذ ما جاء به من أحكام.

ضوابط تخصيص مواقع سكراب السيارات

حدد معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة قواعد وضوابط تخصيص مواقع سكراب السيارات؛ إذ شملت الفئات المستفيدة من القرار الشركات والمؤسسات والأفراد الحاصلين على ترخيص مزاولة أعمال سكراب سيارات صادر عن وزارة التجارة والصناعة وساري المفعول، ووفق أولوية تقييم طلبهم بالهيئة العامة للصناعة. على أن تكون مدة التخصيص 5 سنوات، ويجوز تجديدها وفق تقدير الهيئة بعد توافر جميع شروط التخصيص والتجديد.

وحدد القرار الوزاري الصادر عن الروضان شروط منح التخصيص لمواقع السكراب أن تكون التراخيص الخاصة بتلك الجهات سارية المفعول، وألا تكون هناك مخالفات او مستحقات مالية عليها، مع عدم جواز رهن المباني القائمة على تلك المواقع أو الحجز عليها.

وجاء في المادة الخامسة من القرار الوزاري تولي لجنة تخصيص القسائم البت في الطلبات الجديدة المقدمة للهيئة للحصول على قسائم سكراب السيارات والنظر في المخالفات وإصدار القرارات المتعلّقة بالسحب والنظر في التظلّمات التي تقدم بشأن تلك القرارات وفقا للإجراءات والنظم المتبعة في الهيئة في هذا الشأن، ولا يتم النظر في طلبات التوسعات أو حصول الشخص الطبيعي او المعنوي على أكثر من موقع.

ويتم تحديد مقابل الانتفاع لقسائم سكراب السيارات وفقا لقرارات مجلس الوزراء، وفي حال إخلال المخصص له بأي التزام من التزاماته الواردة بعقد التخصيص يتم تطبيق الجزاءات المقررة بالعقد وفقا للإجراءات المتبعة لدى الهيئة بهذا الشأن.

وجاء في المادة الثامنة أن التخصيص ينتهي بانتهاء مدته، ما لم يتم تمديده أو تجديده، كما ينتهي بانتهاء الغرض الذي تم التخصيص من أجله، ويجوز للهيئة منح مدة ثلاثة أشهر للمخصص له لإزالة المنشآت المقامة وتنظيف الموقع.

وأشارت المادة التاسعة من القرار أنه عند انتهاء مدة التخصيص وعدم موافقة الهيئة على التمديد أو التجديد، وكذلك في حال إلغاء الترخيص التجاري، يلتزم المخصص له بإخلائه خلال 3 أشهر من تاريخ إبلاغه بإزالة جميع المنشآت التي أقامها على الموقع وإعادته للهيئة. وفي حالة عدم قيامه بذلك تقوم الهيئة بإزالتها بالطريق الإداري على نفقة المخصص له، ويحق للهيئة الرجوع عليه بأي تعويضات أخرى تترتب على ذلك.

المدير العام وجَّه بإزالة مخالفات قسائم صناعية

وجه مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي بضرورة العمل على إزالة مخالفات القسائم الصناعية الواردة في قرار المدير العام، والتي حرصت في مضمونها على إزالة المخالفات الواردة في محاضر الضبط قرين كل قسيمة.

وأشارت القرارات الإدارية للمدير العام إلى توجيه إنذار لبعض القسائم الصناعية ، على أن تتم إزالة المخالفات الواردة في قرار الإنذار في مدة أقصاها 15 يوماً، وإلا فسيتم اتخاذ إجراءات أشد وفقاً للقواعد المعمول بها.

كما تم إنذار بتوقيع جزاءات إدارية أشد في حال عدم إزالة المخالفة الواردة وتكليف شركات أخرى بإزالة المخالفات خلال 15 يوماً. كما أصدر المدير العام بغلق قسيمة بمنطقة الفحيحيل الصناعية، وقسيمة أخرى بمنطقة تكملة الشويخ وحدد قرار المدير العام شهرا من تاريخ الإغلاق لإزالة المخالفات، وإلا فسيتم توقيع عقوبة أشد.

وتأتي قرارات المدير العام لتعزيز الشفافية والقضاء على أية مخالفات في المناطق الصناعية التابعة للهيئة العامة للصناعة خلال تلك الفترة، وهو الأمر الذي يعزز ويطور من قدرات الشركات العاملة في القطاع الصناعي لتحقيق مزيد من الإنتاجية واتباع أقصى درجات السلامة للحفاظ على موظفيها.

الجمارك تحظر السلع المشابهة للمتفجرات

حرصاً على الأمن الداخلي ومنعاً لهدر الوقت والجهد لرجال الداخلية وسعياً منها للحفاظ على الأرواح، أصدرت الإدارة العامة للجمارك تعليمات جمركية بشأن حظر استيراد وبيع السلع التجارية المشابهة للمتفجرات، وذلك بسبب ورود الكثير من البلاغات في الآونة الأخيرة للإدارة العامة للمتفجرات تفيد بوجود أجسام مقاربة لشكل المتفجرات.

وجاء في الكتاب الموجه من وزارة الداخلية إلى الإدارة العامة للجمارك أن هذه البلاغات لها أثر سلبي لما فيها من إهدار الوقت والمال والجهد والتأثير على الأمن الداخلي ببث الرعب والاستنفار ما يتطلب حظر استيراد

ساعات منبه على شكل قنبلة، أو قداحات على شكل طلقات وقنابل، وأكواب على شكل قنابل يدوية، وذخائر متنوعة وزجاجات عطور على شكل قنبلة يدوية.

تنفيذاً لمشرع الدراسة الإستقصائية بالتعاون مع اليونيدو

"الهيئة" أقامة ورشة معوقات تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إعداد: م. وليد المجني

بناءً على توصيات محضر الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لمركز الدعم الفني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجالات التقييس الذي عقد في دولة الكويت خلال الفترة من 29 أبريل – 1 مايو 2018م بإقامة ورش عمل تحضيرية بمشاركة ممثلي الدول الأعضاء، للإعداد لتنفيذ مشروع الدراسة الاستقصائية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) حول المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تطبيق المواصفات القياسية.

قامت الهيئة العامة للصناعة بتاريخ 24 يونيو 2018م بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتنفيذ أولى ورشات العمل التعريفية للمشروع والذي تم من خلاله توضيح أهمية هذه الدراسة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للمبادرين وللجهات الحكومية والشركات الكبرى ذات العلاقة والاطلاع على المعوقات التي تواجههم في تطبيق المواصفات القياسية.

وقد شارك في هذه الورشة من الهيئة العامة للصناعة رئيس قسم العلاقات الفنية الدولية المهندسة نهاد عبدالله الجيعان والمهندس وليد خالد المجني مهندس مواصفات ومقاييس ومن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيصل عقاب القريفة ومن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المستشار أسامة المليجي.

مركز الدعم الفني

يأتي إنشاء مركز الدعم الفني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجالات التقييس والمتضمن اعتماد لائحة عمل المركز وثيقة رقم (BD-152108-01)، تنفيذاً لقرار مجلس إدارة هيئة التقييس الخليجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه الحادي والعشرين (الدوحة، 21 مايو 2015م) يهدف المركز إلى توفير الدعم الفني في مجالات التقييس للمنشآت الصغيرة والمتوسطة،

أهداف المركز

وذلك لتحقيق التالي:

- التعرف عن كثب على المواصفات القياسية واللوائح الفنية وإجراءات التحقق من المطابقة وعلم القياس والمعايرة.
- تقليل الخسائر المحتملة في أنظمة إدارة الجودة في المنشآة، وذلك بتأهيلهم لتطبيق أفضل الممارسات الدولية في إدارة الجودة في منشآتهم والحصول على شهادات نظام إدارة الجودة ISO 9001 ونظم إدارة السلامة البيئية

ISO 14001 ونظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001 وغيرها من شهادات نظم الإدارة ذات العلاقة.

- تطبيق المواصفات القياسية واللوائح الفنية على منتجاتهم وخدماتهم.
- الحصول على شهادات المطابقة وعلامة الجودة لإثبات جودة خدماتهم ومنتجاتهم، ودعم قبولها عالميا.
- الحصول على المعلومات والمواصفات القياسية الدولية اللازمة لدعم التصدير للدول المستهدفة.
- حصول العاملين فيها على المهارات اللازمة لإدارة الجودة في منشآتهم .

الفئات المستهدفة:

1- الجهات الحكومية في الدول الأعضاء ذات العلاقة بالمنشآت الصغيرةوالمتوسطة.

2- المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء

3- حاضنات الاعمال.

4- الجهات الممولة للمشاريع.

5- المستهلكين.

خدمات المركز

1- توفير قواعد معلومات متكاملة حول المواصفات القياسية واللوائح الفنية وإجراءات التحقق من المطابقة في الدول الأعضاء.

2- توفير قواعد معلومات متكاملة حول المواصفات القياسية واللوائح الفنية للجهات الحكومية والجهات الخاصة الكبرى في الدول الأعضاء. (متجر المواصفات القياسية).

3- توفير قاعدة معلومات متكاملة حول المواصفات القياسية واللوائح الفنية وإجراءات التحقق من المطابقة في الدول التي يستهدف أعضاء المركز التصدير لها (دليل المتطلبات الفنية للأسواق المستهدفة للتصدير).

4- إعداد وتنفيذ أدلة معلوماتية مبسطة تشرح المتطلبات الفنية وكيفية تطبيقها بالشكل الصحيح.

5- توفير نماذج معيارية لنظام إدارة الجودة ونظام إدارة الصحة والسلامة المهنية ونظام إدارة السلامة البيئية لمساعدة أعضاء المركز في تطبيقها والاستفادة منها.

6- تقديم الإستشارات الفنية لدعم حصول أعضاء المركز على شهادات المطابقة أو علامات الجودة والتي تبرهن على جودة منتجاتهموخدماتهم.

7- إعداد الدراسات الفنية اللازمة للتعرف على المعوقات التي تواجه أعضاء المركز، ووضع الحلول اللازمة لتجاوزها.

8- إعداد وتنفيذ برامج تدريبية لزيادة مهارات العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أقسام الجودة والمختبرات.(الخطة التدريبية لهيئة التقييس لعام 2018م).

9- إعداد وتنفيذ برامج توعوية توضح أهمية التقييس والفوائد التي ستحصل عليها المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تطبيق أنشطة المختلفة.

10- توفير بوابة معلومات إلكترونية تفاعلية تمكن أعضاء المركز من التواصل والحصول على كل المعلومات التي سيتم توفيرها من المركز لجميع الأعضاء بطريقة سهلة وموثقة بالإضافة إلى توفير خدمات التواصل وتبادل المعلومات بين أجهزة التقييس بالدول الأعضاء.

11- توفير لقاءات سنوية بين أعضاء المركز والجهات المعنية في الدول الأعضاء لتسهيل التواصل بينهم وتوضيح الجهود والممارسات التي بذلت لتطوير جودة منتجاتهم وخدماتهم.

بمناسبة اليوم العالمي للمترولوجيا وتحت شعار "التطور المستمر لنظام الوحدات الدولي (SI Unit)"

الخصيبي :تغير تاريخي على النظام الدولي للوحدات نوفمبر المقبل

إعداد: م. وليد المجني

شاركت دولة الكويت وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الهيئات والمؤسسات المماثلة في دول العالم احتفالها بيوم المترولوجيا العالمي الذي يصادف يوم الـ20 من شهر مايو كل عام، حيث احتفل العالم به تحت شعار " التطور المستمر لنظام الوحدات الدولي (SI Unit)".

وبهذه المناسبة توجه الأمين العام لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سعادة الأستاذ سعود بن ناصر الخصيبي بكلمة بهذه المناسبة قائلاً: يطيب لي أن أتقدم إلى جميع العاملين في هيئات التقييس الوطنية في الدول الأعضاء بشكل عام، والعاملين منهم في نشاط المترولوجيا بشكل خاص بخالص التهنئة وأطيب التمنيات بهذه المناسبة، مؤكداً على دور المترولوجيا الحيوي في مختلف أوجه الحياة اليومية ولا سيما نظام الوحدات الدولي (SI Units).

تقنيات القياس

إن النظام الدولي للوحدات (SI) هو مجموعة الوحدات المقبولة لجميع تطبيقات القياس في جميع أنحاء العالم. ومنذ أن تم إعطاؤه اسم (SI) منذ 60 عامًا تقريبًا، تم الاتفاق على إدخال التحسينات عليه كلما كان ذلك ممكناً للاستفادة من التقدم العلمي في تقنيات القياس وللوفاء بالمتطلبات الجديدة في مجال القياس.

وفي نوفمبر القادم 2018م، من المتوقع أن يوافق المؤتمر العام للأوزان والمقاييس (CGPM) على واحد من أهم التغييرات على النظام الدولي للوحدات (SI) والذي سيعتمد على مجموعة من التعريفات المرتبطة بكل قوانين الفيزياء.

تغير تاريخي

هذا التغيير التاريخي نحو استخدام قوانين الطبيعة (laws of nature) في التعريفات سينهي الرابط بين النظام الدولي للوحدات (SI) والتعريفات القائمة على المقياس المادي (physical artefacts).

وسيتم ربط الكيلوغرام بالقيمة الدقيقة لثابت بلانك (Planck constant) بدلاً من النموذج الأولي الدولي للكيلوغرام، بعد مراجعة للنظام الدولي للوحدات (SI)، كما هو مقرر من قبل المؤتمر العام للأوزان والمقاييس الأول (CGPM) الذي عقد في مدينة باريس عام 1889م.

إن وحدة الكتلة "الكيلوغرام" من الوحدات الأساسية السبعة للنظام الدولي للوحدات (SI) التي لا يزال تعريفها يعتمد على النموذج الأولي المادي المحفوظ حالياً في مقر المكتب

الدولي للأوزان والمقاييس (BIPM) في مدينة باريس، ومن مساوئ هذا التعريف أنه يشير إلى كتلة قطعة مصنوعة من مادتي البلاتينيوم والريديوم، وبحكم طبيعتها لا يمكن أن تكون مستقرة تماما مع مرور الزمن.

طموح الدول

وأضاف لقد كان طموح الدول على مدار أكثر من 200 عام للنظام المتري في توفير عالمية الوصول إلى الأساس المتفق عليه للقياسات العالمية. وستكون التعاريف المتوقع أن يتم الاتفاق عليها في نوفمبر 2018م خطوة أخرى نحو تحقيق هذا الهدف. وهي تستند إلى نتائج البحث في طرق القياس الجديدة التي استخدمت الظواهر الطبيعة كأساس للمعايير الأساسية للقياس، وقد تم تركيز الاهتمام على ضمان أن تكون هذه التعريفات الجديدة متوافقة مع التعريفات الحالية في وقت تنفيذ التغيير، وستكون التغييرات غير ملحوظة للجميع باستثناء المستخدمين الذين يتطلب عملهم تحقيق وحدة القياس (Units Realization).

إن هذه التغييرات في تعريف وحدات القياس الدولية (SI) لها ميزة كونها قادرة على مواكبة التطورات المستقبلية في أساليب القياس لتلبية احتياجات المستخدمين في المستقبل لأنها تستند بشكل راسخ إلى قوانين الفيزياء، وسوف تستخدم التعريفات الجديدة "قواعد الطبيعة (Natural Phenomena) لإنشاء قواعد القياس" والتي تربط القياسات في المقاييس الذرية والكمية مع تلك الموجودة على المستوى الماكروسكوبي.

تطور علمي

وأشار إلى إن تسارع التطور العلمي في كل المجالات، يتطلب توفير معايير قياس وطنية بتكنولوجيات جديدة تدعم التوجهات التكنولوجية الجديدة في جميع المجالات، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تحديات مستقبلية كبيرة لتوفير مثل هذه القياسات.

تعزيز القدرات

وفيما يتعلق بإنجازات هيئة التقييس، أشار الخصيبي إلى أن الهيئة حققت في مختلف الأنشطة ومنها نشاط المترولوجيا وذلك من خلال تعزيز القدرات الفنية للدول الأعضاء بهدف رفع كفاءة مختبرات القياس الوطنية والوصول بقدرات القياس والمعايرة (CMCs) لديها إلى الاعتراف الدولي.

تجمع خليجي

وقال تم إنشاء التجمع الخليجي للمترولوجيا (GULFMET) الذي تم الاعتراف به دولياً كهيئة إقليمية للمترولوجيا (RMO) ليكون منصة الوصول للاعتراف الدولي لقدرات القياس والمعايرة (CMCs) وفقاً لترتيبات الاعتراف الدولي (CIPM MRA).

قاعدة بيانات

وأضاف أن نشاطات التجمع إكتسبت زخماً كبيراً من حيث عدد المقارنات البينية الدولية المسجلة في قاعدة البيانات في المكتب الدولي للاوزان والمقاييس (BIPM)، ومراجعة قدرات القياس والمعايرة (CMCs) لهيئات المترولوجيا الإقليمية الأخرى، وفعالية لجانه الفنية والدعم الدولي الذي يتلقاه وخصوصاً من المكتب الدولي للاوزان والمقاييس (BIPM) والهيئات الاقليمية المماثلة.

وبارك الخصيبي للعاملين في نشاط المترولوجيا من الدول الأعضاء هذا اليوم الذي نستذكر به الجهود الكبيرة التي يبذلها العاملون في نشاط المترولوجيا لتوفير قياسات ذات موثوقية ومصداقية عالية معترف بها دولياً.

"200 عام من الطموح للنظام المتري للوصول إلى أساس متفق عليه للقياسات"

"التطور العلمي في كل المجالات يتطلب توفير معايير قياس وطنية بتكنولوجيات"

"إنجازات في مختلف الأنشطة ومنها نشاط المترولوجيا وذلك من خلال تعزيز القدرات الفنية للدول"

"هيئة الصناعة" تبارك تعيين

سعود الخصيبي أميناً عاماً لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون

تبارك الهيئة العامة للصناعة لسعادة الأخ الفاضل/ سعود بن ناصر الخصيبي بمناسبة توليه منصب الأمين العام لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بموجب قرار معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف الزياني رقم 6/92 بتاريخ 12/4/2018م القاضي بتعيينه أميناً عاماً لهيئة التقييس اعتباراً من 28 أبريل 2018م، وذلك خلفاً لمعالي الأستاذ نبيل بن أمين ملا (أبريل 2012م- أبريل 2018م)، داعين المولى عز وجل أن يسدد خطاكم ويوفقكم لما فيه خير وصلاح للأمة الإسلامية.

سيرة ذاتية

سعادة الفاضل سعود الخصيبي حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد من جامعة هيل في المملكة المتحدة، ونال قبلها درجة البكالوريوس من جامعة كارديف في المملكة المتحدة.

وقد تدرج في العديد من المناصب الإدارية المهمة منها مدير مركز الإحصاء الصناعي بسلطنة عمان، ومدير دائرة التخطيط الصناعي والدراسات، ومدير عام المديرية العامة للمواصفات والمقاييس بوزارة التجارة والصناعة حيث كان وقتها عضواً في المجلس الفني لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون، كما تم تعيينه في 02 نوفمبر 2014م مديراً عاماً للمديرية العامة للمنظمات والعلاقات التجارية بوزارة التجارة والصناعة واستمر في هذا المنصب حتى قرار تعيينه أميناً عاماً لهيئة التقييس.

مشاركة فعالة

وشارك سعادته في العديد من المحافل والمناسبات الدولية المتخصصة في شؤون التقييس مثل (ISO، CODEX، IEC) وغيرها.

خبرة طويلة

ومن المؤمل أن يسهم سعادة الفاضل سعود بن ناصر الخصيبي من خلال خبرته الطويلة في مجال التقييس في مواصلة النجاح الذي تحقق في الهيئة خلال فترة الأمناء السابقين، بالإضافة إلى الاستمرار في تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك، وتحقيق البنية التحتية للتقييس والجودة في الدول الأعضاء وتطوير أعمال الهيئة بما يحقق التطلعات والأهداف المنشودة.

هيئة التقييس في سطور

جدير بالذكر أن هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي هيئة إقليمية أنشئت بقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (22) (مسقط، 30-31 ديسمبر 2001)، وباشرت أعمالها في شهر مايو 2004م ومقرها في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

الدول الأعضاء

وتضم الهيئة في عضويتها سبع دول هي دول مجلس التعاون الست (الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت) بالإضافة إلى الجمهورية اليمنية التي انضمت في يناير 2010م.

وتهدف الهيئة إلى توحيد أنشطة التقييس المختلفة ومتابعة تطبيقها والالتزام بها، بالتعاون والتنسيق مع أجهزة التقييس الوطنية بالدول الأعضاء لرفع كفاءة وتنافسية الصناعات الخليجية وتطوير قطاعاتها.

خلال إجتماعها الثالث بمقر الهيئة بحضور ممثلي جهات حكومية

اللجنة الفنية لمواصفات الطابوق الخرساني المصمت أقرت عدة تعديلات جوهرية

إعداد: م. وليد المجني

عقدت اللجنة الفنية المشكلة لمراجعة وتحديث المواصفات الخاصة بالطابوق الخرساني المصمت اجتماعها الثالث بالهيئة العامة للصناعة خلال يونيو الماضي بمشاركة وفد من الهيئة ممثلاً في مهندس مواصفات ومقاييس اختصاصي أول م. عبير عبد الله العنزي مقرراً للجنة والمهندس علي الفودري من مختبر مواد البناء ومهندس قسم تنمية الجودة المهندسة مريم مصعب المطيري .

واتفقت اللجنة خلال اجتماعها على تعديل جميع بنود المواصفة بحيث يتم استبدال كلمة الطوب الاسمنتي بالطوب الخرساني وكذلك تعديل عدد من الفقرات تمثلت في : " الذي يستعمل في بناء الحوائط (الداخلية أو الخارجية م1) سواء."

كما تم خلال الاجتماع وضع ملاحظة: يمنع استخدام الطابوق الخرساني للحوائط الخارجية في المباني بدون استخدام نظام عزل حراري مناسب ومطابق لاشتراطات ومواصفات وزارة الكهرباء والماء.

تعديلات مهمة

وبالإضافة إلى التعديلات السابق ذكرها تم تعديل فقرات أخرى تشتمل على مصطلحات وتعاريف حيث تم تعريف الطابوقة الخرسانية بأنها وحدة البناء بالإضافة إلى أن إنتاجية عدد من الطوب الخرساني المصمت له نفس خواص والخلط الخرسانية وطريقة الإنتاج والمعالجة.

وقد تم تعديل الفقرة التالية في بند (5/1/1) الأسمنت لتكون " يجب أن يكون الأسمنت المستعمل في صناعة الطوب الاسمنتي المصمت من النوع البورتلاندي....."

وكذلك أقرت اللجنة تعديل الفقرة في بند (5/1/2) والتي تنص على: "يجب أن يكون من المواد الطبيعية المتدرجة والتي تشمل الركام (ناتج كسر الركام أو ناتج كسر الصلبوخ أو كسر الحجر) والرمل.

مواد طبيعية

وأشارت اللجنة إلى أن هذه المواد الطبيعية المتدرجة يجب أن تكون نظيفة وخالية من المواد الضارة التي يمكن أن تؤثر على تماسك الخلطة والتي تطابق المواصفة الخليجية الخاصة بالركام,GSO 1809 ""BS 882, ASTM C33

كما تقدمت المهندسة فاطمة نصر العصفور ممثل معهد الكويت للأبحاث العلمية بمقترح إضافة كلمة "المواد المصنعة" الى (البند 5/1/2 الركام) حيث أفادت بوجود دراسة قام بها معهد الكويت للأبحاث العلمية بتصنيع مواد يمكن اضافتها كركام للخلطة وجارٍ حاليا تصنيعها بعدد من المصانع، وتم الاتفاق على أن تقوم المهندسة بتوفير نسخة من الدراسة لأعضاء اللجنة لدراستها ومن ثم الاتفاق على إمكانية اضافتها للبند السابق.

وقد استعرضت اللجنة في بداية إجتماعها مقترحات وزارة الدفاع ووزارة الأشغال العامة فيما يتعلق بالمواصفة القياسية الكويتية الخاصة بالطابوق الخرساني المصمت " KWS GSO1910/2012.

عضو غرفة التجارة والصناعة عبدالله نجيب الملا لـ "الصناعة والتنمية"

جهود حكومية جادة لتطوير القطاع الصناعي

خاص - الصناعة والتنمية :

يؤكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالله نجيب الملا أن غرفة تجارة وصناعة الكويت حريصة كل الحرص على دعم الاقتصاد والتجارة والصناعة في الكويت، وعلى حل العقبات والمشاكل التي قد تواجه الاقتصاد الكويتي، مؤكداً نجاح الغرفة في حل الكثير من المعوقات التي كانت تعترض طريق قطاع الاعمال، بينما ما زالت هناك مشاكل وعقبات بحاجة إلى تشريعات وقوانين جادة لحلها.

مجتمع حرفي

ويضيف أن القطاع الصناعي يعتبر من أهم القطاعات التي يجب دعمها وتشجيعها، خاصة أن المجتمع الكويتي عُرف منذ نشأته بأنه مجتمع حرفي وصناعي، فالرعيل الاول نجح في صناعة القوارب والعديد من الصناعات الحرفية اليدوية التي تؤكد أن القطاع الصناعي لو حصل على الدعم اللازم لتجاوزنا دول الخليج بمراحل، خاصة أن ما نراه اليوم من نجاح في مجال صناعة منتجات الألبان في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي ووصولها إلى العالمية إنما يقف وراءه الدعم الحكومي في هذا البلد لهذه الصناعة من خلال توفير الأراضي والتخزين والدعم المادي والمعنوي على حد سواء.

قضايا صناعية

الملا أكد كذلك أن لجنة الصناعة والعمل بغرفة تجارة وصناعة الكويت تعي جيداً أهمية دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الكويتي، لذا فإنها تسعى دائماً إلى حل الكثير من قضايا الصناعة وتحقيق العديد من الإنجازات، خاصة أنها تعلم علم اليقين بأن الكثير من الصناعيين غير قادرين على التوسع في صناعاتهم للعديد من الأسباب التي يأتي على رأسها شح الاراضي الصناعية، وذلك على الرغم من أن الكويت لديها مساحات شاسعة من الأراضي الفضاء.

تحديات وحلول

ويضيف :"هناك قضايا روتينية وتحديات تواجه الصناعيين، ليس فقط في موضوع القسائم الصناعية أو الإجراءات المتعلقة باستيراد منتجات الصناعة والمشاكل الأخرى مع الجمارك والموانئ، بل إن هناك أموراً أخرى تتعلق بصعوبة إيجاد الأيدي العاملة الفنية والحرفية التي أصبحنا نجد صعوبة كبيرة في الحصول على تأشيرات دخول لها سواء من قبل وزارة الداخلية أو تصاريح عمل من قبل

"متفائلون برؤية الشيخ ناصر المتعلقة بتطوير الجزر ومدينة الحرير"

"الحلول المطلوبة لا يجب أن تتم من خلال الضرائب أو رفع اسعار القسائم الصناعية"

"الصناعة بحاجة إلى الدعم لا إلى زيادة التكاليف المترتبة عليها"

"يجب على القطاع الخاص تبني مشاريع متميزة مثل مشاريع الطاقة المتجددة والطاقة الشمسية"

وزارة الشـــؤون، وهـــذه كلها تحديـات تعرقـل نمـو الصناعـة بالكويـت بشـكل عـام".

تكلفة منخفضة

ويرى الملا أن الكويت تمتاز بأن الرسوم المفروضة على الأراضي الصناعية بالإضافة إلى رسوم الكهرباء والماء ما زالت أفضل بكثير من العديد من الدول، وهناك وعود دائمة بعدم الإخلال بتسعيرة الكهرباء الصناعية، كما وأنها تمتاز بموقعها الاستراتيجي بين أكبر دولتين لديهما كثافة سكانية عالية العراق وإيران، ومن ثم فإن نجاح القطاع الصناعي في الكويت سيستفيد إيجابياً من أسواق هذه الدول.

طموحات القطاع الصناعي

ويُعلّق الملا آمالاً كبيرة على الجهود والتجارب الحكومية الجادة الرامية إلى إنشاء مدن صناعية جديدة،

طموحات صناعية

ويؤكد عضو غرفة التجارة والصناعة عبد الله الملا أن طموحات القطاع الصناعي في الكويت لا تقتصر على إيجاد هذه المناطق أو المدن الصناعية، بقدر حاجتها إلى إيجاد التسهيلات الصناعية، فالعملية لا تقتصر على توفير الأراضي فحسب، وإنما يجب توفير تسهيلات مساندة من بينها استقطاب العمالة المهنية المؤهلة والمدربة، خاصة أن الحكومة باتت تتحدث مؤخراً عن التركيبة السكانية وضرورة إيقاف التاشيرات الجديدة، على الرغم من أن السوق المحلي يفتقد وجود العمالة القادرة والمؤهلة للعمل في القطاع الصناعي.

وقال : "يجب دعم الاقتصاد وتسهيل عمل المواطنين بالقطاع الخاص، ولاشك أن جميع الجهات الحكومية (وزارة التجارة-هيئة الصناعة-البنك الصناعي..وغيرها) تعمل جاهدة من أجل محاولة إنهاء المعوقات، فالمشكلة ليست في بعض هذه الجهات، وإنما تكمن المشكلة في بعض القرارات والتشريعات التي لا تساعد على تنمية القطاع الصناعي، فالكثير من الصناعات تعاني من أمرين، الأول هو نقص العمالة الفنية الجيدة، والثاني الأراضي الصناعية، فالكثير من المصانع تعاني من توفر المساحات اللازمة للصناعة وللتخزين، حتى أنها جميعاً قد تعرضت لمخالفات من البلدية، في ظل عدم وجود تصور عام للحلول المتكاملة كالطرق والمخازن وسكن العاملين بالمصانع".

ضريبة القيمة المضافة

وفي الوقت الذي تتحدث فيه الحكومة عن فرض ضرائب على الشركات والمصانع أو ما يسمى بضريبة القيمة المضافة، فإن الملا كان له رأي في هذا الموضوع، حيث يؤكد على أن الحلول التي تبحث عنها الدولة لسد العجز المالي في ميزانيتها أو زيادة دخلها، لا يجب أن تتم من خلال الضرائب أو رفع أسعار القسائم الصناعية، فالصناعة بحاجة إلى الدعم لا إلى زيادة التكاليف المترتبة عليها.

رسوم وقائية

ويضيف الملا أن أي ضريبة مضافة للمنتجات الصناعية سوف تنعكس سلباً على الصناعة، خاصة وأن القطاع الصناعي وكما نعلم جميعاً يعمل ضمن ربحية محدودة جداً، وهذا الوضع لا شك انه غير صحي، فالعديد من المصانع أصبحت تعاني من بعض التحديات، فعلى سبيل المثال نجد أنه في قطاع صناعة البتروكيماويات فإن الكويت تقوم بتصدير العديد من منتجاتها النفطية، ولا يوجد لدينا سوى شركتي "إيكويت" و"القرين" المتخصصتين بتكرير المواد البترولية، على الرغم من أن هذه التجارب تعتبر من التجارب الناجحة

في هذا الجانب.

طاقة متجددة

ويؤكد الملا على أنه يجب على القطاع الخاص تبني مشاريع متميزة مثل مشاريع الطاقة المتجددة والطاقة الشمسية، لافتاً إلى رفض مجلس الأمة مؤخراً لطلب تقدمت به بلدية الكويت مع جهات حكومية أخرى، يتعلق بالطاقة الشمسية، وذلك بسبب عدم قدرة المجلس على فهم طبيعة المشروع الذي لن تدفع فيه الحكومة ديناراً واحداً حيث سيتم تمويله بالكامل عن طريق القطاع الخاص وبنسبة 100%.

تطوير الجزر

في سياق آخر، أشاد الملا بالجهود الحثيثة التي يبذلها النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس مجلس أمناء المنطقة الاقتصادية الدولية الشمالية الشيخ ناصر صباح الأحمد، مستشهداً في هذا الصدد بالزيارة التي قام بها الشيخ ناصر وفريقه الاقتصادي إلى غرفة التجارة والصناعة لطرح رؤيته الجديدة المتعلقة بتطوير الجزر ومدينة الحرير، حيث أبدى سموه حرصه على أن تكون هناك مشاريع تنقذ الكويت خلال الفترة القادمة لإخراجها من الوضع الحالي الذي تعيشه الدولة منذ التحرير، مبيناً ان أجمل ما في هذه المشاريع هو أن الحكومة لن تنفق فيها ديناراً واحداً.

توجهات جادة

واختتم الملا قائلاً: "هناك توجهات حكومية جادة لإنقاذ القطاع الصناعي الكويتي، ولا شك أن تأسيس مدينة النعايم الصناعية التي أعلنت عنها الهيئة العامة للصناعة مؤخراً، وكذلك والتوجه الحكومي الجاد لإنقاذ القطاع الصناعي، تعتبر من أهم بوادر الأمل لدعم هذا القطاع الذي لا يقل أهمية عن القطاع التجاري، فالصناعة لها دور كبير في العملية الاقتصادية، لذا لابد أن يكون لها النصيب العادل بالاقتصاد الوطني والناتج القومي المحلي.

رسوم الأراضي الصناعية والكهرباء والماء أرخص من العديد من الدول

نعاني من صعوبة إيجاد الأيدي العاملة الفنية والحرفية

يجب توفير تسهيلات مساندة مثل استقطاب العمالة المهنية المؤهلة

تطوير الجزر لن تنفق فيها الحكومة ديناراً واحداً

في استطلاع موسع أجرته "الصناعة والتنمية" رصدت من خلاله آراء الوزراء والصناعيين و الخبراء

المدن الصناعية .. حلم يتحقق على أرض الكويت

خاص - الصناعة والتنمية :

باتت المدن الصناعية حلاً غير تقليدي لمشاكل مزمنة عايشتها الكويت خلال العقود الماضية وأصبح الحل الأمثل للخروج من تلك المشكلات السعي لخلق موارد مالية بعيدة عن إيرادات النفط وتوفر في الوقت نفسه وظائف وفرصاً استثمارية لأبناء الكويت في ظل استراتيجية طموحة تسعى الحكومة لتنفيذها خلال المرحلة المقبلة بعنوان New Kuwait 2035.

وهذه الخطة تستند في واقعها على تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري والعمل على أن يكون القطاع الصناعي محوراً وركيزة أساسية لتنفيذ تلك الاستراتيجية. والصناعة والتنمية تفتح ملف المدن الصناعية بالكويت حيث رحب وزراء وخبراء صناعيون واقتصاديون بقرار الحكومة الخاص بتشييد مدينة النعايم الصناعية بكلفة إجماليه قدرها 6.6 مليارات دولار بشراكة فاعلة بين الحكومة و القطاع الخاص والتي بدورها ستوفر آلاف الوظائف لأبناء الكويت.

وقالوا في لقاءات متفرقة إن القطاع الخاص على أهبة الاستعداد للمشاركة في جعل الكويت مركزا صناعيا في المنطقة ترجمةً لرؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه في التحول أيضا الى مركز مالي وتجاري إقليمي .

وأكدوا أن المشاركة والمساهمة في تطلع الكويت الى وجود مركز صناعي متكامل ، أمراً واجبا ، خصوصاً أن البلاد في أمس الحاجة أيضا إلى وجود تكتل صناعي يتم إنشاؤه واكتماله في مدن صناعية متكاملة يخدم القطاع الصناعي الداخلي وأيضا يتم تصدير الفائض إلى دول الجوار خصوصا ذات الكثافة السكانية .

مركز مالي وتجاري

في البداية أعرب نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالوهاب الوزان عن تفاؤله بإنشاء مدينة صناعية متكاملة في الكويت تخدم القطاع الصناعي .

وقال الوزان في لقاء أجرته "الصناعة والتنمية" معه إن عزم الحكومة على إنشاء مدينة صناعية متكاملة توفر نحو الـ 50 ألف فرصة عمل أمر إيجابي، ويعتبر ضمن المؤشرات الدالة على تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وفقا للرغبة السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

تطوير الجزر

وأشار كذلك إلى أن توجه الكويت للاستثمار في تطوير الجزر الكويتية مع الربط بطريق الحرير، أمر يساهم كذلك في تشجيع تصدير الفائض الصناعي إلى دول الجوار خصوصا المتخمة بأعداد بشرية كبيرة تحتاج الى هذه المنتجات الصناعية ، فالصناعة تعتبر أمل الكويت في التنمية وجزء رئيسي في تحقيق خطة كويت جديدة 2035.

وأوضح أنه على ضوء ، إنشاء مدينة النعايم

عبد الوهاب الوزان :

الصناعة امل الكويت في التنمية وجزء رئيسي في تحقيق خطة كويت جديدة 2035

المدن الصناعية مؤشر على تحول الكويت لمركز مالي وتجاري

توفير 50 ألف فرصة عمل أمر إيجابي يترجم رغبة صاحب السمو أمير البلاد

الصناعية ، فان الكويت تحتاج أيضاً في شمالها أن تكون هناك مدينة صناعية أخرى ، على غرارها، خصوصا أن هناك عزم من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ورئيس مجلس أمناء المنطقة الاقتصادية الشمالية الشيخ ناصر صباح الأحمد بتطوير الجزر الكويتية بمستوى عالمي ترتبط إرتباطا مباشراً بالمناطق الحرة .

استقلالية كاملة

وطالب الوزان بأن تكون هناك استقلالية كاملة بإدارة هذه المدن الصناعية، حتى لايتم عرقلتها عبر البيروقراطية الحكومية التي تقف حجر عثرة أمام الإنجازات والمشاريع في الكويت .

وأعرب عن أمله في أن يتم القضاء على التحديات التي يمكن أن تواجه إنشاء هذه المدن، قبل بدئها، حيث دعا إلى استصدار قانون من مجلس الأمة بأن تكون هذه المدن مستقلة وقائمة بذاتها وخدماتها ومطاراتها، حماية للمستثمر، من جانب ومن جانب آخر، لضمان سير عملها على النظم العالمية، ولتكون نموذجا يحتذي كما هو موجود في العديد من دول العالم.

وعلى الجانب الاخر، رأي الوزان أن الاهتمام بالعنصر البشري، أمر في غاية الأهمية ، فهو الذي سيقوم بإدارة هذه المدن والمتوقع أن تساهم بشكل كبير كرافد قوي للاقتصاد الوطني، يمكن الاعتماد عليه مستقبلا.

وحول مؤشرات نجاح مثل هذه المشاريع الاستراتيجية، أكد الوزان أن الكويت تحتل موقعاً استراتيجياً مهما ومؤثرا في المنطقة ، وأن من أهم عوامل النجاح متاخمتها لدول ذات كثافة سكانية عالية ، تمثل عنصرا تسويقياً مهماً ، بالإضافة إلى أن ربط الكويت بطريق الحرير العالمي عبر الاتفاقية التي وقعتها الكويت مع الصين، سيعزز من هذا الموقع الاستراتيجي، ويجعل تسويق وتصريف هذه المنتجات في الأسواق أمرا سهلاً وناجحا في ذات الوقت .

فرص كبيرة

وقال أن الكويت لديها أيضا إمكانيات وفرص كبيرة في إقامة مدينة لوجستية لتخزين الأغذية، حيث إن القطاع الخاص حاليا هو

المتحكم الأكبر في مستوى المخزون الاستراتيجي من الأغذية في الكويت، واذا ما توافرت مساحات تخزينية، فإن المدة التخزينية لمستوى الأغذية سوف تزيد من 6 أشهر إلى عام .

مدينة لوجستية

وأشار الوزان إلى العديد من المميزات التي تعود على الكويت بالنفع والفائدة من تواجد مدينة لوجستية للأغذية، ففضلا عن زيادة المدة إلى عام أو أكثر، فان هذه المدنية، والتي يمكن أن تقام بمستوى عالمي، ستحفظ الأغذية بجودة أعلى تساهم في نشاط تجاري يزيد من النشاط الاقتصادي في الكويت .

وحول التمويل وقدرة مشاركة القطاع الخاص في هذه المشاريع الضخمة والاستراتيجية، قال إن القطاع الخاص الكويتي قوي ، وقادر على المساهمة والمشاركة وكتابة قصة نجاح جديرة بالاحترام والتقدير في هكذا مشاريع.

مشاريع إستراتيجية

ولخص الوزان قدرة القطاع الخاص في النجاح بهذه المشاريع الاستراتيجية في القدرة التمويلية الضخمة بالإضافة إلى الترحيب الدولي والعالمي لتمويله من البنوك العالمية أو من البنوك المحلية،

تصنيف ائتماني

وأضاف الوزان أن التصنيف الائتماني السيادي للكويت القوي الذي تعززه تقارير الوكالات الدولية المتخصصة في هذا المجال يبرهن ويؤكد بشكل متواصل قدرة الكويت المالية والاقتصادية، يعزز دوماً مكانتها الاقتصادية محلياً وإقليمياً وعالمياً. وهو الأمر الذي يثبت الثقة العالمية والدولية والمحلية في قدرة هذا القطاع على الإنجاز والنجاح ، أضف إلى ذلك كله، أن القطاع الخاص لدية تمويل ذاتي قوي قادر على الإنجاز وتعزيز الاقتصاد الوطني في هكذا مشاريع .

"تطوير الجزر الكويتية مع الربط بطريق الحرير يساهم في تشجيع الفائض الصناعي الى دول الجوار

استقلالية كاملة بإدارة هذه المدن الصناعية ، حتى لايتم عرقلتها عبر البيروقراطية الحكومية.

إمكانيات وفرص كبيرة في إقامة مدينة لوجستية لتخزين الأغذية"

بورسلي :

القطاع الصناعي لديه القوة والقدرة والإمكانيات الكبيرة لإحداث طفرة في المدن الصناعية

الدولة تهدف من المدن الصناعية لزيادة الإيرادات وتوظيف الشباب

اعادة التفكير في اليه تمويل احتياجات البنى التحتية

خطة التنمية

ومن جانبها، قالت وزيرة التجارة والصناعة السابقة وأستاذ التمويل والمنشآت في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت د. أماني بورسلي: إن الصناعة أمل الكويت في التنمية وجزء رئيسي في تحقيق خطة كويت جديدة 2035 وأشارت إلى أن انشاء مدينة صناعية متكاملة الخدمات، أمر يتماشى تماما وفق منظور خطة التنمية التي تعمل عليها الحكومة.

أمر إيجابي

وقد تم طرح هذا الأمر منذ العمل على دراسة خطة التنمية ، وأن الاهتمام به في هذا التوقيت أمر ايجابي وحيوي يخدم القطاع الصناعي والقطاعات المرتبطة به.

معايير واضحة

وأكدت بورسلي على ضرورة وجود معايير واضحة ومعلنة في عملية توزيع الأراضي، منها: الشفافية، والعدالة، والقدرة على الاستمرار في المشروع، والمساهمة في الناتج القومي بالنسبة للمشاريع الصناعية الكبرى، وتدريب وتشغيل كوادر بشرية وطنية، بالإضافة إلى أن هذه المشاريع تخدم توجهات خطة التنمية المستقبلية.

إستراتيجية الدولة

وطالبت بورسلي بضرورة أن تتماشى هذه المشاريع وتوزيع الأراضي مع استراتيجية الدولة وخطتها في تحقيق كويت جديدة 2035.

وعن مساهمة القطاع الخاص الصناعي في هذه المشاريع، أكدت بورسلي قدرة وقوة القطاع الصناعي الكويتي، بإمكانياته الكبرى يمكن أن يحدث طفرة صناعية في هذه المدينة اذا ما توافرت له الإمكانات اللازمة للنجاح.

زيادة الدخل

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة إيكاروس للصناعات النفطية سهيل بوقريص إن اغلب دول العالم تعتمد على تنوع الأنشطة لزيادة الدخل القومي، وأن الاتجاه لبناء مدينة اقتصادية متكاملة الخدمات في الكويت له أمر إيجابي وبناء يخدم النشاط الاقتصادي كله.

مدن صناعية

وأشار إلى أن هذا التوجه لجأت له مؤخرا المملكة العربية السعودية في إنشاء مدن صناعية متنوعة الأنشطة وقد أتت بثمارها، وأن قيام الكويت بمثل هذا التوجه أمر من شأنه استفادة جميع القطاعات الاقتصادية منه ، لاسيما بعد نجاحها في معظم الدول التي أنشأتها.

فوائد متنوعة

وأكد أن هناك فوائد كثيرة ستعود على الاقتصاد من إنشاء مثل هذه المدن الصناعية، منها تدريب وتأهيل وتشغيل الأيدي العاملة الكويتية في نوعيات معينة من الصناعات القومية، زيادة عدد المصانع العاملة في قطاعات مختلفة، ارتفاع معدلات النشاط الصناعي، تنوع وتوفر فرص الإنتاج وزيادة تنوع الصادرات.

وطالب بوقريص بأن تكون الصناعات المسموح بها في هذه المدن ذات اهداف بعيدة المدى، وقابلة للاستمرار والتطور والنمو، وتضيف قيمة إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها يجب أن تبتعد كل البعد عن الصناعات الغذائية وصناعة الملابس ، التي تتوافر في كثير من الدول ، ولا تعطي عائداً كبيرا يلبي متطلبات خطة التنمية.

صندوق خاص

وحول التمويل، قال: إن مصادر التمويل متعددة، ويمكن للقطاع الصناعي أن يتم تمويله من صندوق خاص تشرف عليه الدولة بفائدة بسيطة تعمل على سرعة نمو هذه المشاريع دون تحمله فائدة كبيرة، فهو سيستفيد كقطاع صناعي من جانب، ومن جانب آخر ستستفيد الدولة من هذه الفائدة.

وأشار إلى وجود بعض التحديات التي تواجه القطاع الصناعي ربما تتلخص في توافر الأيدي العاملة التي يتم جلبها من الخارج، لكنه تحدٍّ يمكن التغلب عليه، عبر وسائل عده.

بوقريص:

فوائد كثيرة ستعود على الاقتصاد من إنشاء المدن الصناعية

الاتجاه لبناء مدينة اقتصادية متكاملة الخدمات في الكويت له أمر إيجابي

الصناعات المسموح بها في هذه المدن ذات اهداف بعيدة المدى

مدينة صناعية متكاملة

تعتزم الحكومة تشييد البنية التحتية لبناء مدينة صناعية متكاملة بتكلفة 6.6 مليارات دولار منها 6 مليارات دولار بمشاركة من القطاع الخاص، حيث سيقوم القطاع الخاص والمستثمرين ببناء المشاريع فيما تتولى الحكومة بناء وتشييد البنية التحتية وستكون منظماً لعمل المدينة.

أشاروا عبر "الصناعة والتنمية" إلى ضرورة خلق بيئة مناسبة لها بالقطاع الصناعي

المدن الصناعية تعزز دور المرأة في الاقتصاد

خاص - الصناعة والتنمية :

رغم الأهمية الكبيرة للمرأة في الأداء الاقتصادي بكل قطاعاته على مستوى الكويت ودول الخليج، فلا يزال دور المرأة في القطاع الصناعي دون المستوى المأمول رغم أهميته الكبرى في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل تلك الدول مع تراجع مستويات أسعار النفط، وحرص الجهات الحكومية على تحقيق استراتيجية كويت جديدة 2035 من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية وتعزيز قدرات القطاعات الإنتاجية في المدى الطويل.

وتهتم الحكومة بتعزيز وتطوير المرأة في كل القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها القطاع الصناعي الذي يعد محوراً وركيزة أساسية للتنمية خلال الفترة المقبلة عبر حزمة متكاملة من المحفزات تستهدف تعزيز دور المستثمرين الصناعيين وصغار المبادرين في العمل الاقتصادي.

ورأى عدد من الخبراء الصناعيين عبر "الصناعة والتنمية" أن المدن الصناعية التي تنوي الكويت تأسيسها في المرحلة المقبلة عبر شراكة فعالة مع القطاع الخاص أحد تلك المحفزات، والتي من شأنها تحفيز المرأة للدخول وبقوة في القطاع الصناعي.

وأجمعوا على أهمية دخول المرأة إلى القطاع الصناعي بقوة، مشيرين إلى أن تواجد المرأة في هذا القطاع الحيوي مازال دون المأمول، مرجعين السبب إلى المرأة ذاتها التي ترفض العمل في هذا القطاع، متوجهة إلى قطاعات أخرى أقل أهمية وأكثر أريحية.

واقترحوا عدداً من الإجراءات التي ستساهم في تعزيز دخول المرأة إلى القطاع الصناعي، ومنها إنشاء مراكز توظيف متخصصة للمرأة داخل القطاعات الصناعية وتأسيس مدن صناعية تخصص مساحات كافية للمرأة الصناعية وتحسين الثقافة الصناعية في المجتمع بما يعزز زيادة عدد السيدات العاملات في هذا القطاع، واقترح البعض إنشاء أقسام تهتم بعلوم الصناعة داخل الجامعات والكليات المختلفة.

ومن جهة أخرى استعرض الخبراء المعوقات والعراقيل التي تحول دون دخول المرأة إلى القطاعات الصناعية، مقترحين زيادة دور المرأة في القطاع الصناعي من خلال خطة مستقبلية لتجهيز وتطوير البيئة الصناعية الحالية استعداداً لمشاركة المرأة في المنظومة بشكل أكبر وأكثر فاعلية عن ذي قبل، لافتة إلى أن الظروف والمعطيات القائمة مشجعة على تأسيس منظومة صناعية تستحوذ فيها المرأة على جزء كبير ومهم, مشيرة إلى ضرورة قيام الدولة بتعزيز وترسيخ دور المرأة عن طريق نشر البرامج التوعوية والتثقيفية الصناعية التي تحث على هذا الأمر.

العصفور : الصناعة رافد أساسي وبديل لإيرادات النفط في الميزانية

في البداية، قالت د. سناء العصفور: إن القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية الحيوية في الدولة، والتي يمكن أن تكون رافدا أساسيا بديلا للنفط، ولهذا يجب على جميع فئات المجتمع لاسيما المرأة المشاركة في تنمية هذا القطاع المهم، وأشارت إلى أن مساهمة المرأة الحالية في تعزيز القطاع خجولة إلى حد كبير، خصوصا مع تضاؤل المجالات التعليمية والمهنية المتاحة أمام المرأة التي اعتادت على ارتياد قطاعات عينها في الدولة.

وشددت العصفور على أهمية تعزيز وخلق فرص صناعية للمرأة وتغير خارطة تواجدها في المناحي الاقتصادية التي طالما اقتصرت على الرجال، لافتة إلى أهمية تطبيق تجارب الدول المتطورة في هذا المجال لاسيما مع تنامي دور المرأة في القطاع الصناعي الذي يعد مؤشرا على نمو وتطور الدول، مشيرا إلى أهمية تسليط الضوء على جانب التعليم الصناعي للمرأة عن طريق تخصيص أقسام في الكليات والجامعات كما يجب على المعنيين تطوير الأقسام العملية واستحداث نظم وآليات متطورة ذات تكنولوجية عالية .

خطة مستقبلية

وطالبت بوضع خطة مستقبلية لتجهيز وتطوير البيئة الصناعية الحالية استعدادا لمشاركة المرأة في المنظومة بشكل أكبر وأكثر فاعلية من ذي قبل، لافتة إلى أن الظروف والمعطيات القائمة مشجعة على تأسيس منظومة صناعية تستحوذ فيها المرأة على جزء كبير ومهم، مشيرة إلى ضرورة قيام الدولة بتعزيز وترسيخ دور المرأة عن طريق نشر البرامج التوعوية والتثقيفية الصناعية التي تحث على هذا الأمر .

المنصور : إنشاء مراكز تأهيل وتدريب السيدات في المجالات الصناعية

ومن جهتها، قالت الرئيس التنفيذي في شركة جلوبال فرانشايز للاستشارات سارة المنصور: إن المرأة باتت عنصراً أساسياً وفعالاً في النسيج الاقتصادي، ولهذا باتت الحاجة ملحة لإشراكها في كل القطاعات الاقتصادية لاسيما الصناعية المدرة للأرباح في الدول المتطورة، لافتة إلى أن ضآلة دور المرأة داخل المنظومة الصناعية أمر مؤقت، وأن المرأة ستحتل في المستقبل القريب مساحة كبيرة على خارطة الصناعة والدليل دخولها إلى مجالات عديدة كانت في السابق حكرا على الرجال.

وقالت: لا شك أن التطور الهائل الحادث في المجتمعات الصناعية المتطورة سيساهم في دخول المرأة بقوة إلى القطاع الصناعي الذي يضم العديد من الآليات والتفاصيل التي تحتاج إلى مهارات وإمكانيات متخصصة .

مراكز تأهيل

واقترحت المنصور إنشاء مراكز تأهيل وتدريب السيدات في المجالات الصناعية لاسيما التي تحتاج إلى مهارات دقيقة وآليات متخصصة، مشيرة إلى أهمية الاستعانة بالخبرات الأجنبية المتدربة وفقا للمعايير العالمية المتطورة .

تهيئة المرأة

وأضافت: "يجب تهيئة المرأة في مراحل عمرية مبكرة لكي تتمكن من اقتحام المجالات الصناعية المتخصصة؛ حيث أطالب المعنيين في قطاع التعليم بتعزيز الجانب الصناعي داخل المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة، سواء عن طريق إنشاء أقسام مختصة أو وضع مناهج تضم هذا الجانب الحيوي .

وأشارت المنصور إلى ضرورة الاهتمام بمعاهد التدريب المتخصصة في هذا المجال وتعزيز جسور التعاون بين قطاعات الدولة الصناعية ومراكز التدريب والاستشارات المهتمة بهذا الشأن، لاسيما أن أغلب الخريجين يعملون في

المؤسسات دون اجتياز أي اختبارات أو تدريبات تمهيدية تؤهلهم إلى ممارسة العمل بشكل مهني واحترافي . ورأت أن قدرات المرأة وإمكانياتها العقلية والتعليمية تؤهلها إلى دخول القطاعات الصناعية بقوة؛ حيث إن التجربة أثبتت نجاحها في العديد من المجالات الأخرى الأكثر تعقيدا والأصعب عمليا، لافتة إلى ضرورة تشجيع المرأة على فهم طبيعة الصناعة سواء عن طريق العمل والتوظيف أو الاستثمار في المشاريع الصناعية المدرة للأرباح .

تكثيف جهود جميع الوزارات والمؤسسات لتعزيز دور المرأة

معوقات عديدة تقف حائلاً أمام دخول المرأة في القطاع الصناعي

الجمل : شروط التوظيف الصعبة أبعدت المرأة عن الصناعة

وبدوره، قال مدير العمليات في شركة صناعات الخطيب حسام الدين الجمل: إن مشاركة المرأة في القطاع الصناعي تكاد تكون معدومة؛ حيث إن أغلب المتخرجات يتم تعيينهم فى أقسام إدارية لا علاقة لها بالجوانب الفنية الدقيقة، لافتا إلى ضرورة توجيه المرأة ليس فقط للعمل في القطاع الصناعي، ولكن أيضا للاستثمار فيه، لاسيما أن الصناعة تخلق اقتصادا حقيقيا و فرصاً وظيفية حقيقية .

معوقات عديدة

وأشار إلى أن هناك العديد من العوائق التي تواجه دخول المرأة للقطاع الصناعي سواء كمستثمرة أو كموظفة، مؤكداً أن أبرز تلك العوائق التي تحول دخول المرأة لهذا القطاع هو عدم وجود معرفة بطبيعة الاستثمارات الصناعية وآلية الاستثمار فيها؛ حيث لا توجد معلومات كافية لديها تساعدها على اتخاذ هذا النوع من القرارات الاستثمارية، كما أنه ليس لديها الثقافة الصناعية الكافية التي تساعدها على مواجهة تحديات الاستثمارات الصناعية، ناهيك عن الأنظمة الإدارية والتنظيمية الخاصة بالمرأة التي تحد من اتخاذ القرار للاستثمار في القطاع الصناعي، قائلاً: إن أغلب الأنشطة التي تقوم بها المرأة هي نشاطات صغيرة ومتوسطة. وأضاف يجب على الحكومة إزالة العقبات التي تمنع من مشاركة المرأة الفعالة في دعم الاقتصاد الوطني؛ حيث إن هناك العديد من الإجراءات التي تبطئ تحركاتها.

وأشار إلى أنه يجب على الدولة إزالة العقبات الحقيقية مثل الروتين والدورة المستندية الطويلة وفتح المجال أمام المساواة في الفرص الوظيفية بين الجنسين في كل القطاعات وتفعيل القرارات التي تساهم في زيادة مساهمة المرأة في هذا القطاع الحيوي القادر على تحقيق أرباح .

شروط صعبة

وقال: " يجب توفير الفرص الوظيفية داخل القطاع الصناعي للمرأة لاسيما أن العمل لا يفرق بين رجل وامرأة، وإنما ينظر للقدرات والمجهود، ويخلق الفرص المتاحة حسب حاجة السوق والمتطلبات، مشددا على ضرورة القضاء على الشروط الصعبة التي تفرضها طبيعة الوظائف الصناعية التي صممت لتناسب الرجال بيد أنه رأى أن 99 % من القطاعات الصناعية بعيدة عن المرأة ليس لأن هناك قوانين تمنع وليس لأن المرأة لا تريد، ولكن لأن الشروط والمواصفات لتوظيفها شديدة التعقيد، لاسيما فيما يخص مواعيد العمل وطبيعته.

وأشار إلى أن تعزيز دور المرأة في المجتمع الصناعي يحتاج إلى تكثيف جهود جميع الوزارات والمؤسسات المعنية في الدولة سواء وزارة الصناعة والتجارة والهيئة العامة للصناعة، أو المؤسسات التعليمية المطالبة بخلق أقسام متخصصة للطالبات المتخصصات في مجالات صناعية بعينها.

القناعي: مطلوب خلق بيئة تناسب دخول المرأة إلى القطاع الصناعي

ومن جهته قال المستشار الصناعي م. محمد القناعي: إنه مما لا شك فيه أن توظيف النساء في القطاع الصناعي أمر غاية في الأهمية، لاسيما أنها نصف المجتمع وجزء مهم من نسيجه الاقتصادي، مشيرا إلى أن إنشاء مدن صناعية تعمل بها النساء حل ناجح لتعزيز وجودها في بيئة صحية ومشجعة على الصناعة .

بيئة صحية

وقال: " يجب خلق بيئة صناعية صحية تناسب دخول المرأة إلى معترك الصناعة فعلى سبيل المثال يمكن تحفيز المرأة إلى الدخول إلى عالم الصناعة عن طريق إنشاء مراكز توظيف لها داخل القطاع الصناعي وتوفير كل الإمكانيات المادية والفنية اللازمة لتسهيل آلية عمل تلك المراكز، مقترحا على هيئة الصناعة إنشاء مدن صناعية متكاملة وتخصيص جزء كبير منها للمرأة التى لديها خبرة بالصناعات .

وبين القناعي أنه يجب على القطاع الخاص الصناعي تبني المبادرات الاستباقية المطروحة من قبل الخبراء والمعنيين لتوظيف المرأة لاسيما أنه من الصعب حصرها داخل قطاعات ومجالات بعينها .

دور محوري

وأشار إلى أن دور المرأة محوري في تنمية قطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد بشكل عام، ويجب أن تنصب جهودنا على مساعدة المرأة المصنعة وتحسين ظروف معيشتها وتعزيز تواجدها في عالم الصناعات سواء الحديثة أو التقليدية، كما يجب التركيز على دور مراكز الأبحاث والدراسات في تحسين دور المرأة الصناعي وآليات توجيهه .

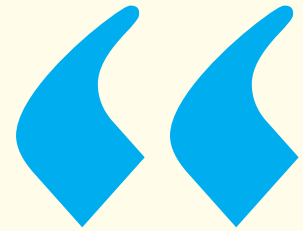

درويش لـ " الصناعة والتنمية"

4850 موظفاً إستفادوا من دورات "الهيئة" في السنوات الخمس الماضية

خاص - الصناعة والتنمية :

يعد التدريب والتطوير حجر زاوية في تنفيذ خطة كويت جديدة 2035 الطموحة والتي تستهدف الكويت من ورائها إيجاد بديل لإيرادات النفط وزيادة حجم الفرص الاستثمارية واستيعاب العمالة وتوظيف المزيد من العمالة الوطنية على المدى البعيد. وعلى الرغم من أن تداعيات الأزمة المالية أصابت الكثير من شركات القطاع الخاص العاملة في القطاع الصناعي وتحديداً قطاعي التدريب والتطوير بها إلا أن الهيئة العامة للصناعة واصلت تطوير قدرات موظفيها في جميع مجالات التدريب بما يواكب أهدافها ويحقق استراتيجيتها على المدى البعيد . هذا ما أكدته مدير التطوير الإداري بالتكليف في الهيئة شذا عبد العزيز درويش لـ "الصناعة والتنمية" والتي أشارت إلى أن إدارة التطوير الإداري تعمل جاهدة من أجل الارتقاء بالموظف بكل التخصصات من خلال طرح دورات تدريبية في مختلف المجالات والأنشطة التي تعمل بها الهيئة. وبلغة الأرقام، أشارت درويش إلى أن الإدارة أقامت ما يقارب (1205) دورة تدريبية محلية وخارجية خلال السنوات الخمس الماضية بكل التخصصات. وحول المستفيدين من تلك الدورات خلال تلك الفترة قالت إن هناك مايقارب من (4850) موظفاً إستفادوا من الدورات التي عقدت في السنوات الخمس الماضية موزعة على (4023) موظفاً للدورات المحلية و (827) للدورات الخارجية

وفيما يلي التفاصيل..

حدثينا عن واقع التدريب والتطوير في الهيئة العامة للصناعة؟

تعمل إدارة التطوير الإداري جاهدة من أجل الارتقاء بالموظف بكافة التخصصات من خلال طرح دورات تدريبية في مختلف المجالات والأنشطة التي تعمل بها الهيئة وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية المحلية والخارجية وكذلك الدورات السلوكية والدورات ذات التخصصات العامة. وذلك تأدية لدور إدارة التطوير الإداري في اعداد وتأهيل الموظفين الأكفاء المزودين بالخبرة للقيام بالأعباء الوظيفية على الوجه الأكمل.

كيف يتم رسم الدورات التدريبية والاحتياجات في الإدارة؟

تلتزم إدرة التطوير الإداري بالوقت الحالي بتغطية الكفاءات من الدورات التدريبية التي تم تحديدها من خلال الدراسة الاستشارية المقدمة من معهد الأبحاث مع بعض التعديلات التي تتناسب مع مستجدات العمل

وكذلك وفق الاحتياجات التي تتقدم بطلبها إدارات الهيئة في حال ظهور الحاجة إلى التدريب بتخصصات معينة أو في حال وجود تعيينات حديثة تحتاج إلى تدريب وتأهيل.

كم عدد المتدربين من موظفي الهيئة خلال ستة الشهور الأولى من العام الحالي؟

قامت إدارة التطوير الإداري بعقد (417) دورة تدريبية محلية وخارجية في مختلف التخصصات وفق الضوابط المعتمدة.

ما التحديات التي تواجه قطاع التدريب في الآونة الأخيرة؟

التحديات تتمثل في مواجهة ضعف مشاركة المؤسسات والجهات الأكاديمية في عقد الدورات التدريبية التي يحتاجها سوق العمل في الدولة. وكذلك مواجهة الصعوبات التي تكمن في تدريب مخرجات التعليم في بعض الأنشطة التي تحتاجها الهيئة ولم يتم تغطيتها من خلال الدراسة الأكاديمية.

هل لديكم تعاون مع شركات القطاع الخاص؟ وما هو نوع هذا التعاون؟

معظم الدورات التدريبية تعقد بالتعاون مع القطاع الخاص من خلال شركات ومعاهد التدريب سواء الدورات التدريبية المحددة وفق الخطة أو الدورات التعاقدية . مع التنويه الى تعاون الهيئة مع المنظمات الدولية التي تكون الهيئة عضوا فيها من خلال تدريب الموظفين ومشاركتهم بالدورات التي تعقدها هذه المنظمة الى جانب المشاركة بالدورات التي تعقدها الجهات الحكومية مثل ديوان الخدمة المدنية او وزارة المالية وغيرهم.

هل هناك إحصائيات بعدد الدورات التدريبية التي أقامتها الهيئة خلال الخمس سنوات الماضية؟

عقدت الهيئة ما يقارب (1205) دورات تدريبية محلية وخارجية خلال الخمس سنوات الماضية بكل التخصصات.

ما عدد موظفي الهيئة الذين استفادوا من تلك الدورات خلال تلك الفترة؟ والقطاعات المستفيدة؟

استفاد ما يقارب (4023) موظفاً من الدورات المحلية و (827) موظفاً من الدورات الخارجية خلال السنوات الخمس الماضية من جميع قطاعات الهيئة.

هل يتم قياس الأداء لموظفي الهيئة؟ وما الفائدة المرجوة بعد ظهور النتائج؟

بدأت إدارة التطوير الإداري من خلال قسم التدريب بتفعيل عملية قياس الأداء للموظفين المستفيدين من الدورات المحلية والخارجية عن طريق عمل اختبارات اثناء انعقاد الدورة وكذلك عمل تقييم عام للدورة التدريبية، ونحن بصدد تحويل التقييم إلى النظام الآلي في الفترة القادمة . آملين من خلال نتائج التقييم الوقوف على مدى استفادة الموظف من الدورات التدريبية المطروحة واطلاع المسؤولين عليها لمعرفة الجوانب التي تمت تغطيتها من خلال التدريب والجوانب الأخرى التي يتطلب تغطيتها مستقبلا.

هل تضع الإدارة الخطط لتدريب وتطوير الأداء للموظف في القطاع الصناعي وما أبرز إنجازاتها؟

تقوم الهيئة ممثلة بإدارة التطوير الإداري بإشراك القطاع الصناعي بالدورات التخصصية التي تعقد محليا وفق الخطة المتبعة حيث استفاد ما يقارب الـ (263) متدرب من القطاع الصناعي من الدورات التدريبية التي تقدمها الهيئة العامة للصناعة. وكذلك تتعاون الهيئة مع اتحاد الصناعات الكويتية في مجال عقد الدورات التدريبية المتخصصة.

417 دورة تدريبية محلية وخارجية في مختلف التخصصات للنصف الأول من العام الحالي

263 متدرباً من القطاع الصناعي من الدورات التدريبية التي تقدمها الهيئة العامة للصناعة

ضعف مشاركة الجهات الأكاديمية في عقد الدورات التدريبية أبرز تحديات قطاع التدريب

أكدوا أهميته في تحقيق أهداف شركات القطاع الخاص

التدريب والتطوير في الصناعة ضرورة ملحة لمواكبة رؤية الكويت 2035

خاص - الصناعة والتنمية :

التدريب والتطوير في الصناعة، لاسيما أنها باتت مطلبا ملحا في ظل تطور التكنولوجيا وإطلاق الدولة لرؤية الكويت الجديدة 2035.

وبينوا في حديثهم الذي خصوا به مجلة الصناعة والتنمية أن تلك الدورات لها عدة إيجابيات، منها رفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي، موضحين أن لدى الجهات التدريبية في الصناعة كل الإمكانات لمواكبة خطط التنمية.

وأفادوا بأن برامج التعليم والتدريب يجب أن تواكب الرؤية والخطط الاقتصادية الحالية والمستقبلية واحتياجات سوق العمل لاسيما رؤية كويت 2035.

وطالبوا بقيام الهيئة العامة للصناعة والجهات ذات العلاقة بإطلاق المزيد من الدورات التدريبية الحديثة للعاملين في قطاع الصناعة، وذلك لرفع وعي الموظف في القطاع الصناعي وتطوير العمل فيه.

استراتيجية صناعية

بداية أكد نائب رئيس مجلس إدارة شركة عربي القابضة حامد البسام أهمية قطاع التدريب والتطوير في القطاع الصناعي لاسيما أنه مقبل على طفرة كبيرة مع وضع الاستراتيجيات الصناعية لتنفيذها مستقبلاً.

وأشار إلى أن التدريب مهم جداً سواء للقطاع الصناعي، أو لزيادة مبيعات الشركات الصناعية.

فرص عمل

وبين البسام أن تلك الدورات التدريبية ستنعكس إيجاباً في توفير فرص عمل حقيقية للمواطنين في القطاع الصناعي، مؤكداً أن هذه الدورات تمثل إحدى أهم قصص النجاح التي تتحقق من خلال تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص في هذا المجال.

وأوضح أنه يجب أن تحرص الشركات الصناعية على تطويره سواء الخاصة أو الحكومية والاهتمام بكيفية العمل وتطوير وتدريب العاملين فيها.

البسام: الدورات التدريبية توفر فرص عمل للمواطنين وتعزز قدراتهم

وعن مواكبة تلك العمليات التطويرية لرؤية الكويت الجديدة 2035 أفاد بأنه من المفترض أنه ولكي نصل إلى تحقيق الرؤية يجب أن نطور الشباب على العمل في كل القطاعات ومنها القطاع الصناعي والذي يجب تحفيز الشباب للعمل فيه.

وذكر أن التطوير في المؤسسات والشركات هو من سيعمل على رقي مستوى الدول، ولذا يجب العمل على تطويرهم كي يستطيعوا تحقيق تلك الخطط والعمل وفق أحدث التكنولوجيا والأساليب المتطورة، إلا أنه حذر من عدم وجود خبراء تدريب، وأشار إلى ضرورة وجود خبراء تدريب على مستوى عال من الشهادات العالية، وليست الشهادات المضروبة، بالإضافة إلى تخرج المدربين من الجامعات المعترف بها وليس الاكتفاء بالجامعات العادية.

إجادة اللغات

وأشار إلى أهمية التأكد من سلامة برامج وشهادات المدربين، موضحاً أن هذا الأمر مهم جداً، فلو تمت الاستعانة بمطورين يملكون شهادات مضروبة فسيتم عرقلة العمل بدلا من الفائدة، ومن المهم أيضا الحرص على جلب الخبرات ذات الشهادات العليا التي تخرجت من جامعات معترف بها ويجيدون اللغات المختلفة؛ حيث إنه لو تم إحضار مدرب لا يجيد اللغات فلن يجدي في التطور، وبخاصة أن القطاع الصناعي يحتاج إلى مثل تلك الخبرات خاصة للمصانع ولمعداتها ولقراءة اللغة الإنجليزية الموجودة على الأجهزة والكاتالوجات والتعامل مع الوفود والزيارات الخارجية.

وعن الدورات التي تقيمها الهيئة العامة للصناعة في تعزيز الناتج المحلي أوضح أنها مفيدة، ويجب تطويرها حتى لا تصبح من النمط القديم، وحتى لا تعاد كل سنة؛ لذا من الواجب تطويرها وجلب مدربين متنوعين، وعلى مستوى وكفاءة عالية.

وأضاف: أن جلب الخبرات لتعزيز عملية التدريب يجب أن يكون على مستوى عالٍ، وليس حضورهم من شركات بعينها.

تعزيز الإيرادات

وأكد البسام مساهمة ومشاركة تلك العمليات التطويرية في تعزيز إيرادات الشركات الصناعية، وبالتالي تعمل على زيادة مساهمة الصناعة في النتاج المحلي، مشيراً إلى أنه كلما تطور البشر تطور الإنتاج، مع العلم أنه لن يتطور في يوم وليلة، وإنما يحتاج الى مدة، ووضع الخطط اللازمة للتطوير من قبل متميزين في مجال التطوير والتدريب.

وأضاف: أن أبناء الوطن هم من يجب أن يتم تطويرهم وإعطاؤهم من قبل مدربين على مستوى عالٍ ومن جامعات عالية، فلو تطور العنصر البشري لتقدمت البلاد وارتقت وازدهرت.

السميط: تنمي مهارات الموظف وتقلل من التكلفة وتزيد الجودة

ومن جانبها قالت رئيس شبكة سيدات الأعمال والمهنيات بدور السميط: إن الدورات التدريبية مهمة في كل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وبينت أن للدورات التدريبية فائدة في التنمية إذا كانت ذات جودة عالية، وبها إضافة للعاملين من خلال تنمية قدراتهم وتطوير مجال أعمالهم وفق التخصصات.

وأشارت إلى أن الشركات الصناعية ستستفيد من قيام الهيئة العامة للصناعة، أو أي جهة اقتصادية أخرى من إقامة الدورات المتخصصة، لاسيما أنها تساعد في تنمية مهارات الموظف الكويتي،

واكدت أهمية عملية التطوير خاصة في القطاع الصناعي، ومواكبة الـ6

سيجما التي تساعد صاحب العمل في تقليل التكلفة الإنتاجية مع المحافظة على الجودة.

وأشارت إلى أن القطاع الصناعي يحتاج إلى مثل تلك الدورات، مبينة أهمية التدريب والدورات في المؤسسات والشركات الصناعية.

طرق روتينية

وأضافت: أن قطاع التدريب يكتسب صبغة خاصة في كل الجهات؛ لذا يجب تطويره، والتخلص من الطرق الروتينية في التدريب؛ حيث يجب قياس فائدة التدريب المقدمة على أرض الواقع، وليس فقط تصميم برامج تدريبية طوال العام، مشيرة إلى أن الإنجاز ليس بكثرة الورش والتدريب وتعددها، وإنما الإنجاز يقاس عبر ناتج تلك الورش والتدريبات على العاملين وكيفية أدائهم وتطويره بعد اجتيازهم للورش والاستفادة من تلك البرامج.

زيادة الإنتاج

وأشارت إلى أن رؤية الكويت 2035 يجب أن تصاحبها زيادة في القطاع التدريبي في الشركات للمساهمة في نمو الوعي وزيادة الإنتاج، مما ينعكس على الناتج المحلي في المحصلة النهائية، مؤكدة أن هناك بعض الجهات تختار الكادر التدريبي بعناية كبرى كي يصبح لدينا فرد منتج واعٍ قادر على العمل بحرفية فيؤثر ذلك بالتأكيد إيجابيا على الدولة.

وذكرت أن الدول المتطورة قامت بتثقيف وتكثيف عمل الدورات لموظفي مؤسساتها، وذلك لتطوير العنصر البشري، ما ينعكس بالنهاية على مستوى تلك الجهات.

خلف: لتسويق الدورات التدريبية أهمية في التنوع الاقتصادي

ومن ناحيته قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة المجموعة المتحدة للصناعات الغذائية سابقاً الدكتور جواد سيد خلف: إن للدورات التدريبية أهمية كبرى في التنوع الاقتصادي إلا أنها يجب أن يسلط الضوء عليها بشكل أكبر.

وذكر أن الدورات التدريبية يجب أن يُسوَّق لها.

وأفاد بأن الهيئة العامة للصناعة على اطلاع على كل الصناعات الموجودة في الدولة، وتعلم جيدا القطاعات الصناعية التي تحتاج إلى تطوير وتدريب العاملين فيها، ومنها على سبيل المثال القطاع الصناعي الغذائي. مشيراً إلى أن الدورات المتخصصة تساهم في رفع إيرادات الشركات، وتسهيل بيئة العمل.

وذكر أن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجانب الصناعي يحتاج الى التثقيف والتعليم؛ حيث إن العاملين في هذا القطاع جدد، ويحتاجون الى الدعم التعليمي والتدريبي، مبيناً أن الدعم ليس فقط على المستوى المادي، لكن هناك طرق أخرى من الدعم تتمثل في تحسين أداء الموظف والعامل في القطاع الصناعي، وهذا ما يحتاجه أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ودعا خلف إلى مشاركة كل الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية في إطلاق الدورات التدريبية للعاملين في القطاع، لاسيما أن الموظفين يحتاجون إلى جلب المزيد من الخبرات المفيدة، ويجب أن تهتم تلك الجهات بتطوير إداراتها والاهتمام بقطاع التدريب والتطوير

ضرورة وجود خبراء تدريب على مستوى عال من الخبرة والكفاءة

العمليات التطويرية تعزز إيرادات الشركات

الدورات المتخصصة تساهم في تسهيل بيئة الأعمال

رؤية الكويت 2035 يجب أن تصاحبها زيادة في القطاع التدريبي

خزانات مياه

نعمه

نُحَلِّق .. لنكون الأفضل عالمياً

الكويت - أمغرة الصناعية - قطعة ٣ - قسيمة ٢٤ / ٢٦
+965 24839402 - +965 24839403 تليفون المبيعات
تليفون : +965 24814483 - +965 99836069 - +965 99049236
ص.ب. 42385 - رمز بريدي 70654 - الشويخ - الكويت
www.unitedneamagroup.com
Email: info@unitedneamagroup.com

Neama
WATER TANKS

ناصحاً الشباب بالتوجه لصندوق المشروعات لدعم مشروعاتهم ماديا ومعنوياً

عبد الغفور: ألواح المغنسيوم ثورة حقيقية في عالم البناء

خاص - الصناعة والتنمية :

هو مبادر بدرجة دكتور في مجال طب الأسنان وأحد الشباب الكويتيين الواعدين الذي استهواه العمل الحر منذ بداياته، متوجهاً بعد تخرجه إلى فضاء العمل الحر الرحب، والذي تمكن من خلاله أن يتحول من مبادر إلى مؤسس لأحد المصانع العاملة في تصنيع ألواح المغنسيوم، والذي يعد ضمن أهم المجالات المستخدمة في العديد من القطاعات الصناعية.

وعبر مجلة "الصناعة والتنمية" يطرح المبادر فيصل عبد الغفور تحديات مشروعه وطموحه موجهاً الكثير من النصائح لصغار المبادرين في مجال العمل الحر، مشيراً إلى أن الطموح والعزيمة أساس النجاح لرواد الأعمال والشباب.

وبلهجة الواثق من قدرات المبادرين الشباب من أبناء الكويت، يوجه عبد الغفور نصائحه للشباب المقبل على تكوين مشروعه بالقول: إن الإقدام والصبر وتحمل الصعاب أساس نجاح أي مشروع، وبالتالي أنصحهم بالتوجه إلى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتقديمهم تسهيلات مادية ومعنوية كبيرة لهم.

وتطرق عبد الغفور إلى أهمية المنتجات ونظم البناء التي توفرها ألواح المغنسيوم بالقول: إنها تقدم أفضل الحلول التي تتناسب مع جميع الأذواق، بدءاً من التصميم وانتهاءً بتسليم المفتاح، مشيرا إلى أن منتجات المصنع تكمن من خلال صناعة وتركيب إطارات الحديد المجلفن المشكل على الطريقة الباردة، فضلا عن ألواح المغنيسيوم والكاربن فايبر وبوليمير ريبار للألياف الزجاجية والخرسانة الخفيفة.

وبين أن مصنع ألواح المغنسيوم يعتمد على تقديم نظام المباني القائمة على إطارات الحديد المجلفن المشكلة والمصنعة بالطريقة الباردة مع التركيز على الابتكار والتكامل الناتج عن توفير أفضل المواد من خلال سلسلة من المصادر الموثوقة.

وأوضح أن نظامنا ومنتجاتنا تمكنك من إنجاز البناء في مدة أقل بنسبة 65 في المئة مقارنة مع البناء الخرساني مع الاحتفاظ بجودة عالية، علاوة على توفيرها مبالغ مالية بنسبة 20 في المئة عن النظام التقليدي المخرسن.

بدايات الفكرة

في البداية ، أشار عبد الغفور إلى أنه حصل على الدكتوراه في مجال طب الأسنان، وتوجه إلى المجال الصناعي حبا للقطاع، وشارك في برنامج المبادر برعاية الديوان الأميري، وحصل على المركز الأول في عام 2013 على نفس المشروع ذاته، وحصل على الدعم من قبل الشركة الكويتية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وعن فكرة مشروعه مصنع ألواح المغنسيوم، يقول عبد الغفور: بدأت الفكرة في البداية خلال دراستي الجامعية في روسيا بالتحديد بمقر سكني؛ حيث استلهمني السكن ذاته من ناحية تصميمه وطريقة بنائه، وبدأت

بالبحث والتطوير مع أصحاب السكن للتعرف على هذه النوعية من البناء.

مجالات متنوعة

وحول استخدام ألواح المغنسيوم في العديد من القطاعات في الاقتصاد يشير عبد الغفور إلى أن ألواح المغنسيوم تدخل في مجالات عديدة، وتتركز أساساً في مجالات البناء سواء كانت تشيد داخليا أو خارجيا وأسقفا، وأيضا يمكن استخدامها في مجال الأثاث المنزلي، فضلا عن بناء أساس المنزل عن طريق نظام الحديد البارد و قضبان التسلح من البلاستيك المقوس بالألياف الزجاجية.

طلبات متزايدة

وبسؤاله عن تصدير منتجاته للخارج أم أنها موجهة للداخل، قال اتجهنا للتصدير الخارجي، وذلك لتنامي الطلبات الخارجية، ولا نستطيع أن نلبي جميع الطلبات لمحدودية موقع المصنع؛ حيث مساحاته صغيرة لا نستطيع من خلالها أن نتوسع في الإنتاجية.

وأضاف هناك العديد من الدول التي طلبت هذا النوع من التصنيع بدءا من الدول العربية، والتي منها السعودية والإمارات وقطر والعراق، فضلا عن دولة نيوزيلندا التي طلبت منا إنتاج كامل حصري لها بمعدل 1500 بورد يومي ودولة إسبانيا أيضا.

محدودية المكان

وعن التحديات التي تواجه المشروع ، قال عبد الغفور في المقام الأول يأتي موقع المصنع المحدود، حيث لا نستطيع أن نلبي الطلبات المتزايدة خارجيا، فضلا عن طول الدورة المستندية في بعض الجهات الحكومية.

تحمل الصعاب

وحول أهم النصائح التي يقدمها للشباب ، أوضح عبد الغفور أن الإقدام والصبر وتحمل الصعاب أساس نجاح أي مشروع، وبالتالي أنصحهم بالتوجه إلى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتقديمهم تسهيلات مادية ومعنوية كبيرة لهم.

وفر مالي

وقال: إن الشركة تأسست في عام 2010 وبدأت حيز التنفيذ عام 2013 ومقرها دولة الكويت، وهي شركة متخصصة في نظام المباني الحديثة

نصدر منتجاتنا للخارج والطلب على الإنتاج في تزايد

محدودية المساحة والموقع أبرز تحديات المشروع

طلبات من دول عربية ونيوزيلندا وإسبانيا على منتجات المشروع

إنجاز البناء في مدة أقل بنسبة 65 في المئة مقارنة مع البناء الخرساني

تحقيق وفر مالي قدره 20 % باستخدام ألواح المغنسيوم

ذات أسعار تنافسية مع المحافظة على جودة عالية في التنفيذ وتوفير في استخدام الطاقة وتقليل الصيانة، مستخدمين مواد صديقة للبيئة لا تؤثر على صحة الإنسان.

وأفاد بأن الشركة تقدم أفضل الحلول التي تتناسب مع جميع الأذواق، بدءا من التصميم وانتهاء بالتسليم على المفتاح، مشيرا إلى أن منتجاتنا تكمن من خلال صناعة وتركيب إطارات الحديد المجلفن المشكل على الطريقة الباردة، فضلا عن ألواح المغنسيوم والكاربن فايبر وبوليمير ريبار للألياف الزجاجية والخرسانة الخفيفة.

وبين أن مصنع ألواح المغنسيوم يعتمد على تقديم نظام المباني القائمة على إطارات الحديد المجلفن المشكلة والمصنعة بالطريقة الباردة مع التركيز على الابتكار والتكامل الناتج عن توفير أفضل المواد من خلال سلسلة من المصادر الموثوقة.

وأوضح أن نظامنا ومنتجاتنا تمكنك من إنجاز البناء في مدة أقل بنسبة 65 في المئة، مقارنة مع البناء الخرساني مع الاحتفاظ بجودة عالية، إضافة إلى توفيرها مبالغ مالية بنسبة 20 في المئة عن النظام التقليدي المخرسن.

حلول اقتصادية

ومن خلال سؤاله حول مميزات البناء بنظام الحديد البارد، أكد عبدالغفور أن النظام يتمتع بعملية إنشاء سريعة واقتصادية لا تتأثر بالظروف المناخية، ويقوم بتوفير نسبة عالية من الطاقة من خلال الحلول الاقتصادية والمختلفة التي تلائم مختلف الظروف المناخية، لافتا إلى أنه النظام الأكثر مقاومة للزلازل على مستوى العالم.

وتابع عبدالغفور مميزات البناء الحديد بنظام بارد قائلا: إنه يمكن إنشاؤه على الأرضيات الأكثر رداءة بفضل خفة وزنه متمتعا بإيجابيات لا مثيل لها من حيث الجوانب المتعلقة بفعالية الطاقة والاستدامة ، ويحقق سهولة كبيرة ومرونة في الحلول المعمارية والكهربائية والميكانيكية، فضلاً عن تقديمه إمكانيات فيزيولوجية بناء عالية للمستخدمين، منها الحرارة والصوت والرطوبة، ويتمتع بعمر طويل للغاية.

حل أمثل

وذكر أن النظام يوفر من خلال تصميمه الحالي من

الأعمدة والعوارض سهولة في الديكور والمعماري الداخلي، وهو الحل الأمثل لإنشاء الأمكنة ذات جودة هواء داخلي صحي، مبينا أنه يعمل أيضاً على تحقيق استهلاك قليل للماء وصديق للبيئة أثناء الإنشاء وتقليل من نسبة مخاطر تلوث مصادر المياه وهو قابل لإعادة التدوير بنسبة أكثر من 90 في المئة.

وقال إن مباني الحديد البارد تنقسم إلى قسمين، الأول خلال المباني الخاصة من خلال الفلل والشاليهات، وإضافة الأدوار وبيوت المزارع والديوانيات، في حين أن القسم الثاني يختص في المباني الصناعية من خلال بناء المخازن والمباني الصناعية ومكاتب المواقع والحوائط الفاصلة ومقصورات متحركة وسكن العمال.

خرسانات هوائية

وعلى الصعيد ذاته، بين عبد الغفور أنه تم تصنيع الخرسانات الهوائية خفيفة الوزن خصيصا للاستخدام المباشر في مواقع البناء، موضحا أنها توفر جميع فوائد الخرسانة خفيفة الوزن والمصممة للمزيج الجاف لبناء هياكل متجانسة من الجدران والأرضيات مع مزايا العزل الحراري والصوتي وتصميم مقاوم للحرائق.

ومن خلال سؤاله حول نوعية ألواح المغنسيوم ومجالات استخدامها ، أكد عبدالغفور أن ألواح المغنسيوم تعتبر مثالا جيدا على التقدم المحرز في مواد البناء لتلبية المتغيرات في قوانين البناء من أجل السلامة والمتانة والمقاومة البكتيرية، والحد من الرطوبة ، وهي تستخدم على نطاق واسع كبديل جيد لألواح الجبس التقليدية وألواح الأسمنت والطابوق لما تتميز به.

وأوضح أن ألواح المغنسيوم يمكن قطعها ونجرها وحفرها وتثبيتها على الخشب أو على إطارات الحديد، وأي نوع من الحوائط التقليدية، وهي تمتاز بجهة ملساء تمكن من طلائها مباشرة دون الحاجة إلى المساح، موضحا أن تطبيقاتها تكمن في تكسية الجدران الداخلية والخارجية والأسقف فضلا عن القواطع، وهي بديل أفضل لألواح الأسمنت والجبس مع الفارق الكبير في المواصفات.

مميزات عديدة

وأشار إلى مميزات ألواح المغنسيوم من خلال مقاومتها العالية للحرارة تصل إلى تحملها لغاية أربع ساعات متواصلة ومقاومتها للماء والرطوبة ومنع تسرب الأصوات، وهي خالية من المواد الكيميائية وخفيفة الوزن ومنعها للموجات الكهرومغناطيسية، مؤكدا أنها لا تحتوي على مواد متفاعلة وزيوت وأملاح معدنية ثقيلة ومواد قابلة للاشتعال.

ومن خلال سؤاله حول استخدامات الألياف الكربونية المستخدمة في المصنع أفاد عبدالغفور بأنها تصنع بتقنية النانو، وتتميز بمقاومة عالية جدا في الشد، ويمكن أن تحل محل قضيب من الحديد ذي سمك كبير في مقاومة الشد، ومن مميزاتها استخداماتها في أعمال التدعيم هي خفة وزنها وقوة شد عالية وغير قابلة للصدأ، ويتم تغطيتها بطبقات التشطيب فلا تترك أثرا ظاهريا لأعمال التدعيم.

قضبان تسليح بلاستيكية

وتطرق عبدالغفور إلى آخر مجالات التصنيع في مصنعه، وهي قضبان التسليح المصنوعة من البلاستيك المقوي بالألياف الزجاجية، معتبراً أنها الجيل الجديد والبديل للحديد التقليدي في عالم البناء ومن مميزاتها أنها تتمتع بعدم التآكل وخفيفة الوزن بنسبة أقل من الحديد التقليدي نحو 25 في المئة، إضافة إلى عدم تفاعلها عند ملامستها للحقول المغناطيسية القوية، أو عند تشغيل معدات كهربائية حساسة ، وهي غير موصلة كهربائيا وحرارياً.

رغم قتامة المشهد .. هناك فرص تلوح في الأفق يجب اغتنامها

الحرب التجارية "الأمريكية - الصينية" .. أضرار وفوائد على اقتصاديات دول الخليج

خاص - الصناعة والتنمية :

نفذ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تهديداته السابقة، بفرض جمارك 25% على واردات أمريكا من الصلب، و10% على واردات الألمنيوم، وفرض ضرائب جمركية على نحو 1300 سلعة صينية، لتجني أمريكا نحو 50 مليار دولار من هذا الإجراء، مدعياً أن هذه الخطوة ستعزز الصناعات، وستدافع عن الأمن القومي الأمريكي؛ بعدما واجهت أمريكا ممارسات تجارية غير عادلة.

ولم يكتف الرئيس الأمريكي بهذه الإجراءات، بل صعّد من تهديداته تجاه الصين، وأعلن أن إدارته ستحدد سلعاً صينية جديدة بقيمة 200 مليار دولار، قد تواجه رسوماً جديدة بنسبة 10%، في حال فرضت الصين رسوماً على واردات أميركية بقيمة 50 مليار دولار، حسبما أعلنت بكين رداً على الإجراءات الأمريكية.

وفي المقابل، فإن هذه الخطوة لاقت معارضة شديدة من سياسيين داخل أمريكا، وحتى من أصحاب الصناعات، مثل مصانع السيارات والطائرات، ولاقت أيضاً رفضاً وتنديداً من قبل الدول الأخرى، مثل الصين، والاتحاد الأوروبي، وكندا، والمكسيك، واليابان .. وغيرها من الدول المتضررة، كما لاقت تحذيرات وردود فعل غاضبة من قبل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

وقد رصدت "الصناعة والتنمية" في تقرير شامل وموسع آثار وتداعيات تلك الحرب التجاريه على العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من جهة وبين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى كما أجرت "الصناعة والتنمية" إستطلاعاً حول تداعيات تلك الحرب على الأسواق المالية وسوق العقار وكذلك على العلاقات العربية الأمريكية ومدى تأثر دول مجلس التعاون الخليجي بتداعيات تلك الحرب والأضرار والفوائد التي يمكن أن تجنيها من ورائها.

وفيما يلي التفاصيل:

تصعيد مستمر

ورغم بعض التوقعات التي تأمل أن تهدأ الحرب الاقتصادية بين أمريكا والدول الأخرى، تتجه تصريحات مسؤولي أطراف الصراع نحو التصعيد، ولم يظهر أي من هذه الأطراف الاستعداد للتراجع. ويخشى كثير من المعنيين بالشأن الاقتصادي أن يؤدي رد الفعل المتسلسل بين أطراف الأزمة إلى جذب المزيد من البلدان إلى هذا الصراع، مما ينذر بـ "حرب عالمية تجارية شاملة" قد تعصف بالشركات وأسواق المال في أنحاء العالم، وقد يتطور الأمر إلى "حرب عملات"، متوقعين مزيداً من الاضطرابات مدعومة بمخاوف من أن تسود الإجراءات "الحمائية" السوق العالمية، مما

سيؤثر على معدلات النمو، وزيادة أعداد العاطلين.

وتؤكد المؤشرات أن الحلول لهذه الأزمة لن تكون سهلة، ويبقى أحد حلولها، هو اللجوء لمنظمة التجارة العالمية، التي من مهام عملها، حل أو منع مثل هذه المواجهات التصعيدية، والتي كانت قد أصدرت بيانًا قوياً بخصوص هذه الأزمة مطلع مارس الماضي بعد إعلان الرئيس ترامب عن خططه الاقتصادية القائمة على فكرة "الحمائية"، أكدت فيه أن "الحرب التجارية ليست في مصلحة أحد"، وأنها "ستراقب الوضع عن كثب"، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في أن كل ما قامت به المنظمة حتى الآن هو "المراقبة" فقط.

وفي نفس السياق، قالت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد: إن "تزايد الحمائية بين القوى الاقتصادية الرئيسة في العالم يهدد بإلحاق الضرر الأكبر بالفئة الأكثر فقراً في العالم"، محذرة أمريكا من وضع العراقيل التجارية، ومؤكدة في ذات الوقت أن الحرب التجارية "ليس فيها فائزون" وستؤثر على شركاء أمريكا وخريطة الصادرات الأمريكية والعالمية في ذات الوقت.

توعد أوروبي

وفي رد "انتقامي" تعهد الاتحاد الأوروبي بفرض رسوم كبيرة على عشرات المنتجات الأمريكية، منها التبغ والملابس والدراجات النارية، وكان الاتحاد قد أرسل لائحة بهذه المنتجات إلى منظمة التجارة العالمية تحسباً لسريان الرسوم الأمريكية. ويهدف الاتحاد الأوروبي من خلال الإجراءات المضادة إلى التعويض بقيمة 2.8 مليار يورو عن أضرار الرسوم الأمريكية.

وحذر الاتحاد من الدخول في دوامة من التصعيد تتضرر منه كل الأطراف، واصفاً القرار الأمريكي بـ "غير القانوني" وأن "القومية الاقتصادية تقود إلى الحرب".

صدام "أميركي- صيني"

أما الصين فقد ردت بإجراء مماثل على الإجراء الأمريكي، وفرضت رسومًا جمركية "انتقامية" على نحو 128 سلعة أمريكية، لتحقق نفس المقدار من الضرائب الجمركية (50 مليار دولار)، التي استهدفتها أمريكا، كما هددت وزارة الخارجية الصينية، بشنّ "حرب تجارية" على أمريكا، مؤكدة أنها لن تقف مكتوفة الأيدي في حال فرضت واشنطن عقوبات تعوق التجارة بين البلدين.

وعلى الرغم من أن الصين لم تكن ترغب في الانجرار إلى هذا المستنقع، الذي سيقوّض العلاقة التجارية بين البلدين، لكنها في الوقت نفسه لا تخاف المواجهة، بل على العكس ستذهب بها إلى آخرها، فهي لم تعد كما السابق، فقد أصبحت لاعباً رئيساً ومهماً وصاحب دور وتأثير في العالم أجمع على جميع المستويات السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية، وهذا بحدّ ذاته يشكّل قلقاً كبيراً لواشنطن المتورطة بحروب كثيرة وقرارات غير مسؤولة ستقودها لا محالة إلى عزلة دولية في حال استمرت في هذا النهج العدواني الذي يقوده ترامب نحو جميع الدول في الشرق والغرب.

وحثّت الصين الولايات المتحدة على الابتعاد عن حافة الهاوية، واتخاذ قرارات رشيدة وتجنّب جرّ العلاقات التجارية الثنائية إلى مكان خطير، وطالبت أيضاً واشنطن بالتراجع عن تهديدها بفرض عقوبات تجارية عليها، مؤكدة أنها ستتخذ كل التدابير المناسبة للدفاع بقوة عن حقوقها ومصالحها المشروعة.

ولا شك أن هذه القرارات من البلدين (أمريكا والصين)، لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد العالمي، فحسب آخر إحصائيات، فإن هناك حجم تبادل تجاري كبيرا بين واشنطن وبكين، وصل إلى 519,6 مليار دولار العام الماضي، وفي حال بقيت واشنطن تعمل بهذه العقلية، فإنها ستقود العالم أجمع إلى كارثة اقتصادية،

> أطراف الصراع تتجه نحو التصعيد ولم تظهر استعدادًا للتراجع وسط تخوف من حرب عالمية تجارية شاملة
>
> مخاوف أن يتطور الأمر إلى" حرب عملات" تزيد الاضطرابات الناجمة عن الإجراءات "الحمائية"
>
> "صندوق النقد": تزايد الحمائية بين القوى الاقتصادية يهدد بإلحاق الضرر الأكبر بالفئة الأكثر فقراً في العالم

الاتحاد الأوروبي يتعهد برد "انتقامي" بفرض رسوم كبيرة على عشرات المنتجات الأمريكية

الصين ترد على أمريكا بإجراء مماثل وتفرض رسومًا جمركية على نحو 128 سلعة

التأثيرات الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي مازالت حتى الآن غير واضحة بشكل كبير

الحرب التجارية... ودول "التعاون"

وفي ظل هذا الصراع الاقتصادي غير محدد الأبعاد بين القوى الاقتصادية العالمية الكبرى، تبرز عدة أسئلة مهمة بالنسبة لنا .. ما تأثير هذه الحرب على دول منطقة الشرق الأوسط، ودول مجلس التعاون الخليجي؟ وما مواقع الضرر التي يمكن أن تلقي بظلالها السلبية على الاقتصادات العربية؟ وما موقف العرب من قضية حماية التجارة والتداعيات السلبية للحرب التجارية؟!

ولا يخفى على أحد أن هناك حالة من القلق تنتاب الجميع من هذه الحرب التجارية التي بدأت أولى خطواتها بين أمريكا والصين، وعلى مستوى دول الشرق الأوسط، فإن مصر قد تكون من أكثر الدول تضرراً من تصاعد الحرب التجارية عالمياً، لما سينتج من هذه الحرب من أثر سلبي على حركة التجارة العالمية، التي تمر عبر قناة السويس، أما التأثيرات على باقي اقتصاديات دول المنطقة، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي فمازالت حتى الآن غير واضحة بشكل كبير.

التجارة العربية الأمريكية الصينية

وعلى الرغم من أنه حتى الآن لم تعلن أي دولة عربية تضررها من الإجراءات

التي أعلنتها أمريكا بفرض الضرائب الجمركية الجديدة (باستثناء مصر)، التي أعلن جهاز مكافحة الإغراق بها عن تقديم التماس لاستثناء مصر من فرض هذه الضرائب على واردات أمريكا من الصلب المصري البالغ نحو 100 مليون دولار سنويًا، والتي بدورها رفضت هذا الطلب، إلا أن الفترة المقبلة من المتوقع أن تشهد تأثيراً سلبياً على تجارة دول الشرق الأوسط بسبب هذه الإجراءات، خصوصاً إذا وضعنا في الاعتبار أن الجزء الأكبر من التجارة العربية يتركز مع الصين وأمريكا.

وحسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017، بلغت التجارة الخارجية للدول العربية في نهاية 2016، نحو 1592 مليار دولار، منها 796.4 ملياراً صادرات عربية لكل دول العالم، و795.8 مليار دولار واردات من كل دول العالم، وبذلك تكون نتيجة الميزان التجاري السلعي للدول العربية وجود فائض بنحو 6 ملايين دولار فقط.

وحسب نفس التقرير، بلغ إجمالي التجارة العربية مع الصين نحو 210.1 مليارات دولار، وهو ما يمثل 13.1 %؛ حيث بلغت الصادرات العربية للصين 78.8 مليار دولار، بينما بلغت الواردات العربية من الصين 131.3 مليار دولار، ليفضي الميزان التجاري لتحقيق فائض لصالح الصين بنحو 52.5 مليار دولار، أما حجم التجارة العربية مع أمريكا فقد بلغ 106.6

مليارات دولار، وبما يمثل نسبة 6.6 %؛ حيث بلغت الصادرات العربية للولايات المتحدة 37.4 مليار دولار، بينما بلغت الواردات العربية من أمريكا 69 مليار دولار، وبذلك يظهر الميزان التجاري فائضاً تجارياً لصالح أمريكا بنحو 31.8 مليار دولار.

ومن خلال هذه البيانات نجد أن الصين تتفوق على أمريكا في حجم تجارتها مع الدول العربية، بما يصل إلى الضعف تقريباً، وتصاعد الحرب التجارية والاقتصادية العالمية يعني مزيداً من الركود الذي سيلقي بظلاله على تراجع معدلات التجارة الدولية، والتي تؤثر بدورها على دول منطقة الشرق الأوسط، منها دول منطقة الخليج.

تعميق أزمة النفط

وإذا ما ازداد الصراع التجاري الأمريكي الصيني الأوروبي، فيما يتعلق بفرض ضرائب جمركية، وشملت دائرة الصراع دولاً أخرى، فسوف تكون النتيجة الطبيعية انخفاض معدلات استهلاك الطاقة، وبالتالي تراجع معدلات استيراد النفط العربي، وتراجع الأسعار في الأسواق العالمية، وهو ما سيؤثر بالسلب على الموازنات العامة للدول النفطية العربية، ويؤدي لاستمرار سياسة التوسع في الديون العامة، في الوقت الذي مازالت تعاني فيه الاقتصادات العربية المعتمدة على النفط من التداعيات السلبية لانهيار أسعار الخام بالسوق العالمية منذ منتصف 2014، مما أدى إلى زيادة عجز الموازنات بتلك الدول، ولجأت إلى تقليص موازناتها، وتطبيق إجراءات اقتصادية تقشفية غير مسبوقة، بل وصل الأمر إلى أن بعضها لجأ إلى الاستدانة داخلياً وخارجياً، وهو أمر لم يحدث منذ عشرات السنوات.

الفرص أمام دول "التعاون"

ووسط هذه المخاطر، ورغم أن المشهد قاتم، إلا أن هناك بعض الفرص التي تلوح أمام دول الخليج، وعلى الرغم من أن هذه الفرص ليست كبيرة، إلا أنها تبقى فرص ويجب استغلالها لتعويض التداعيات السلبية لهذه الحرب التجارية، وتكمن هذه الفرص في أن الصين وضعت وارداتها من البتروكيماويات الأمريكية ضمن قائمة 103 سلع ستفرض عليها رسوماً جمركية إضافية، وبالتالي فإن دول الخليج لديها فرصة؛ لأن تحل محل الصادرات الأمريكية للصين من البتروكيماويات، لذا على دول الخليج اغتنام هذه الفرصة واستغلالها بشكل جيد، وحتى تستطيع دول الخليج المنتجة للبتروكيماويات ذلك، عليها أن تكون لديها مرونة سريعة في الاستجابة لتغطية احتياجات السوق الصينية، وإلا فسيستغلها الآخرون.

وحسب بيانات الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا)، فإن صادرات قطاع البتروكيماويات بالخليج بلغت 48.8 مليار دولار في عام 2016، بعد أن كانت 62.2 مليار دولار في 2014. ويعد فرض ضرائب جمركية من قبل الصين على المنتجات الأمريكية من البتروكيماويات، فرصة لأن يعوض قطاع البتروكيماويات الخليجي تراجع صادراته على مدار العامين الماضيين، بسبب انخفاض أسعار النفط، التي أثرت بدورها على أسعار منتجات القطاع.

كارثة للاقتصاد العالمي

أما تأثيرات هذه الحرب التجارية على المستوى العالمي، فوفق تقارير اقتصادية عالمية، فإن الصراع التجاري بين الصين وأمريكا سيجلب كارثة للاقتصاد العالمي، والواضح أن واشنطن تستهدف بهذه الإجراءات بشكل مباشر الصين التي ساعدت الزيادات في طاقتها الإنتاجية في تعزيز الفوائض العالمية من الصلب، وهذا الأمر لم يعجب بكين التي قالت: "لا يوجد فائزون في الحرب التجارية... لن تجلب سوى كارثة للصين والولايات المتحدة والعالم أجمع"، ولكنها في ذات الوقت تعهدت بالدفاع عن "حقوقها ومصالحها

210 مليارات دولار إجمالي التجارة العربية مع الصين في 2016.. و106 مليارات مع أمريكا

تصاعد الحرب التجارية يعني مزيدًا من الركود التجاري العالمي بما يؤثر على دول منطقة الشرق الأوسط

زيادة الصراع التجاري العالمي يؤثر على معدلات استهلاك الطاقة وتراجع معدلات استيراد النفط العربي

تراجع استيراد النفط سيؤثر بالسلب على الموازنات العامة للدول النفطية العربية ويزيد التوسع في الديون العامة

فرض الصين جمارك على واردات البتروكيماويات الأمريكية فرصة لدول الخليج للسيطرة على السوق الصيني

المشروعة" إذا استهدفتها إجراءات تجارية أميركية، مؤكدة أنها باستطاعتها التعامل مع أي تحديات، وأنها ستحمي بقوة مصالحها.

وأكدت التقارير أن بدء أمريكا حرب تجارية عالمية لا يعني أنها بعيدة عن مخاطر هذه الحروب، فأذى هذه الحروب ليس بعيداً عن اقتصاد أمريكا، وخاصة على حجم الصناعات الداخلي، وبالتالي على البطالة وحجم العمالة، وكذلك الصادرات بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات، كما أن هذه السياسات العدوانية لها أثر مباشر على أسواق المال الأمريكية والعالمية؛ وبالتالي فلن يكون خطرها بعيداً عن أمريكا، مشيرة إلى أن أمريكا بسبب سياساتها ما زالت تعاني من الأزمة المالية التي اندلعت في 2008، ولم تتعاف من شرورها حتى الآن، والدليل على ذلك هو العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري؛ حيث بلغ العجز في الميزان التجاري حسب بيانات صادرة عن (مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي)، لشهر نوفمبر 2017 نحو 50.5 مليار دولار، وهو أعلى مستوى منذ سنة 2012، ويتوقع أن يبلغ العجز في الموازنة الأمريكية لهذا العام 2018 ما يقارب 702 مليار دولار.

الملحم: ارتفاع أسعار الحديد ومواد البناء الأخرى أبرز نتائج تلك الحرب التجارية

وفي شأن تأثير الحرب التجارية بين القوى الاقتصادية العالمية على قطاع العقار العالمي والمحلي، أكد الرئيس التنفيذي لشركة "بلوبرينت" القابضة المهندس مشعل الملحم، أن هذه الاجراءات تسببت في ارتفاع أسعار الحديد، والمواد الأخرى التي تشملها هذه القرارات، وهذا الأمر من شأنه ايجاد حالة من القلق في الأسواق العقارية، ولا شك أن هذا الأمر سيؤثر على أسعار العقارات والمشروعات العقارية، خاصة أن الزيادات تأتي بعد فترة من استقرار السوق العقارية.

وأضاف الملحم أن هذه المواد الخام المتوقع ارتفاع أسعارها تؤثر على المنتج العقاري في شكله النهائي، لأن مواد البناء تدخل ضمن تكلفة البناء، وبالتالي أي مضاربات أو تدخل في هذا السوق تنعكس على سوق المواد الإنشائية، والذي ينعكس بدون شك على سوق العقار، سواءً المحلي أو العالمي.

وحول امكانية فرض الكويت اجراءات "حمائية" على وارداتها من هذه المواد، وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، أكد الملحم أنه من الصعب فرض مثل هذه الإجراءات الحمائية، باعتبار الكويت دولة مستوردة لمواد البناء، وليست دولة مصدرة، وبالتالي فرض أي ضرائب ستؤدي بالمقابل إلى ارتفاع في الأسعار وزيادة في معدلات التضخم.

وقد نشرت وكالة "بلومبيرغ" مؤخراً أن الصين تدرس مسألة خفض عملتها المحلية في إطار حربها التجارية مع أمريكا، وإذا انتقل طرفا الأزمة الرئيسان (أمريكا والصين) لمضمار تخفيض قيمة العملات، فسوف ينتقل الأمر إلى بقية الدول، كما هو الحال الآن بشأن زيادة الرسوم الجمركية، وهو ما يعني تعرض الثروات العربية الموجودة بالخارج للانخفاض، وكذلك احتياطاتها من النقد الأجنبي، لتكون خسارة الدول العربية النفطية مركبة.

النقي: التكامل الاقتصادي العربي يحمي دول المنطقة من مخاطر تفاقم الحرب التجارية التي انطلقت شرارتها

وفي شأن تأثير هذه الإجراءات "الحمائية" على الاقتصاد العربي، ومنه الاقتصاد الخليجي، يرى رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الكويتية القابضة، محمد النقي، أن هذا التأثير لن يكون بالشكل الكبير، نظراً لغياب تأثير التجارة العربية على التجارة العالمية، بسبب ضعف الإنتاج السلعي العربي، وسيطرة المواد الخام والسلع التقليدية على الصادرات؛ إذ تمثل الصادرات النفطية الجزء الأكبر من الصادرات السلعية العربية والخليجية إلى الدول الخارجية، ومنها الصين والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان.

وأوضح النقي أنه من الناحية الاقتصادية لا يمكن لكثير من الدول العربية أن تتخذ قرار منع صادراتها النفطية إلى الدول المذكورة في حال أرادت أن ترد على الإجراءات "الحمائية" لهذه الدول، لما تمثله إيرادات النفط من أهمية قصوى في إجمالي الإيرادات العامة لأغلب الدول العربية، وبالأخص دول الخليج.

وأشار النقي إلى أن التكامل الاقتصادي العربي من شأنه أن يحمي دول المنطقة من مخاطر تفاقم هذه الحرب التجارية التي انطلقت شرارتها، ولا يعلم أحد إلى أي مدى ستصل، مشدداً على ضرورة الإسراع في هذا الأمر لتكوين تكتل اقتصادي عربي قوي، بدلاً من أن نترك كل دولة تواجه مصيرها التجاري بمفردها في ظل هذا الصراع العالمي.

و بما أن الأمر أوشك أن يتحول إلى حرب تجارية على كل المستويات، فمن المتوقع أن يكون هناك سباق محموم بين الدول لرفع أسعار الفائدة، وسوف تتجه أكثر من دولة لتحذو حذو الولايات المتحدة الأمريكية في رفع أسعار الفائدة، لكي تحافظ على ما لديها من استثمارات أجنبية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، ولتمنع كذلك خروج الاستثمارات المحلية إلى السوق الأمريكية بحثاً عن عائد مرتفع. وهذا الأمر سوف يفرض تحدياً جديداً على الدول العربية التي تراهن بشكل كبير على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

بوخضور: أسواق المال العربية والخليجية تواجه حالة عدم يقين منذ بدء الصراع التجاري العالمي

أما في شأن تأثير هذه الحرب التجارية العالمية على أسواق المال الخليجية، قال الخبير الاقتصادي والمحلل المالي، حجاج بوخضور: إن "أسواق المال في دول المنطقة العربية، ومنها الخليجية بالطبع، تواجه هذه الأسواق حالة من عدم اليقين منذ اشتعال الموقف تجارياً بين أكبر كتل اقتصادية عالمياً، ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، ودول الاتحاد الأوروبي"، مشيراً إلى أن شرائح كبيرة ممن يستثمرون في أسواق المال باتوا في حيرة كبيرة حول كيفية مواجهة هذا الأمر، وكثير منهم لم يستطع حتى الآن حسم موقفه، هل يستمر في استثماراته في الأسهم، أم يتوقف لحين وضوح الصورة؟!

> الحرب التجارية قد تتحول إلى خفض عملات وتعرض الثروات العربية الموجودة بالخارج للانخفاض

> رفع أسعار الفائدة تحدٍّ جديد تواجهه الدول العربية في ظل سعيها إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وأوضح بوخضور أن التأثير على المحافظ الاستثمارية (سواء كانت أفرادا أو شركات)، سوف يعتمد على ما إذا كانت هذه الحرب التجارية سوف تتوقف عند حدود معينة، أو سوف تتحول إلى حرب تجارة أوسع تشمل قرارات جديدة ودولاً جديدة، مؤكداً أنه في حال اشتداد الصراع التجاري ستكون هناك تأثيرات سلبية قوية على أسواق المال العربية، وسيؤدي هذا إلى هروب العملات، وتراجع الإقبال على الاستثمار في أسواق المال.

وأشار إلى أن استهداف الإجراءات "الحمائية" لمنتجات شركات عالمية عاملة في الحديد والصلب والألمنيوم والتكنولوجيا والنقل والمعدات والآلات، من شأنه التأثير على هذه القطاعات عالمياً وإقليمياً، وستكون هذه القطاعات أكثر تقلباً بكثير من القطاعات الأخرى نتيجة هذه الإجراءات، ولتفادي ذلك لابد أن تكون المحافظ الاستثمارية بها تنويع كاف، بما في ذلك الأصول ذات الارتباط المنخفض بأسواق الأسهم، مثل السندات والنقد، والتركيز على القطاعات المحمية أكثر، خصوصاً أن الدلائل تشير إلى احتمالية اشتعال هذه الحرب التجارية بين الأطراف المتصارعة، مما ستكون له عواقب كارثية على الاقتصاد العالمي.

سعر الفائدة"

ولكن المقارنة بلا شك سوف تكون لصالح أمريكا لما تتميز به من مناخ استثمار أفضل من الدول العربية التي تعاني من مشكلات متعددة. ولن تستطيع الدول العربية مجاراة ما ينتظره العالم من سباق في سعر الفائدة؛ لأنها بالفعل لديها أسعار فائدة مرتفعة وتحتاج تصرفاً عكسياً، وهو تخفيض الأسعار من أجل خفض تكاليف الإنتاج المرتفعة التي تحول دون منافسة المنتجات المحلية في السوق الدولية.

المبادلات التجارية "الأمريكية - الصينية" في أرقام

يميل الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة لصالح بكين، التي تجاوز فائضها التجاري 375 مليار دولار في تبادلاتها مع واشنطن عام 2017، علما بأن حجم التبادل التجاري بين البلدين تجاوز 600 مليار دولار عام 2016.

ووصلت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين عام 2017 إلى 116.2 مليار دولار، بينما وصلت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة إلى نحو 492 مليار دولار في العام نفسه. ويعود العجز التجاري بين البلدين إلى ارتفاع الواردات الصينية بوتيرة أسرع من

الصادرات الأمريكية إلى الصين، وتستورد الولايات المتحدة الألمنيوم والصلب والإلكترونيات والملابس والآلات من الصين، بينما تعتبر الصين أكبر مستورد لفول الصويا من الولايات المتحدة.

وفي شأن الاستثمارات المباشرة بين الصين والولايات المتحدة فقد وصلت عام 2017 إلى 60 مليار دولار، وبلغت حصة الاستثمارات الصينية بالولايات المتحدة نحو 46 مليار دولار، في حين لم تتجاوز قيمة الاستثمارات الأمريكية في الصين 14 مليار دولار.

منظمة التجارة تحذر .. وواشنطن ترد "نحن نحدد مصلحتنا وليس المنظمة"

حذر المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، روبرتو أزيفيدو، من أن الاقتصاد العالمي قد يتأثر سلباً إذا تصاعد الصراع التجاري بين الولايات المتحدة ودول أخرى، مشيراً إلى أن هناك مؤشرات بالفعل على حدوث هذا الأمر.

وقال أزيفيدو: "إذا تصاعد النزاع التجاري، فهناك تهديد بتراجع عالمي، ونحن نرى بالفعل مؤشرات على أن هذا المسار النزولي بدأ بالفعل .. من المهم تجنب التصعيد".

أهداف أمريكا من الإجراءات الحمائية التي اتخذتها

1- معالجة العجز في الميزان التجاري الأمريكي، الذي يسجل عجزاً متواصلاً خلال السنوات الماضية؛ حيث سجل مجموع عجز الميزان التجاري الأمريكي السنة الماضية 2017 نحو 566 مليار دولار، وهذا يمثل نحو 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا.

2- إضعاف خصومها السياسيين والاقتصاديين، وتطويعهم حسب سياساتها، والحد من قدرتهم على التحدي لسياسات أمريكا، كما تهدف أيضاً إلى تحطيم الاتحاد الأوروبي والصين على وجه الخصوص.

3- جعل الصين محدودة القدرات منزوية ومنكفئة على محيطها فقط، وفي الوقت نفسه مرتبطة في عصب اقتصادها، من حيث الاستيراد والتصدير والغطاء النقدي بأمريكا.

4- جلب رؤوس الأموال الخارجية إلى داخل أمريكا.

5- السيطرة على الأسواق الخارجية؛ من حيث الاستيراد والتصدير .

واجه العديد من التحديات والفشل إلا أنه نجح بالنهاية

هنري فورد .. من مزارع إلى مؤسس شركة فورد العملاقة

تعد قصة هنري فورد مثالاً يحتذى في النجاح والتفوق، فقد واجه العديد من الصعوبات في بداياته حتى وصل إلى هدفه، وكان له الفضل في إنشاء أول مصنع لإنتاج السيارات وانتشارها في جميع أنحاء العالم، كما أنه أتاح الفرصة للرجل العادي باستخدام السيارة والاستفادة منها بدلاً من كونها وسيلة ترفيهية للشخص الغني فقط.

ويعد فورد أحد أهم رواد صناعة السيارات في العالم، وكان أحد العوامل الرئيسة في ظهور الطبقة المتوسطة في أمريكا؛ حيث قام بدفع رواتب عالية لموظفيه، ويلقب هنري بعبقري صناعة السيارات عالمياً كونه مبتكر خط تجميع السيارات لإنتاج السيارات بالكم، وقام بإنتاج سيارة في متناول الجميع، كما قام بعمل السيارة موديل تي (Model T).

عبقرية فريدة

وبالإضافة إلى عبقريته ومواهبه الفريدة في مجال صناعة السيارات، قام فورد بابتكار ناقل للسرعات وابتكر المحرك ذا الثمانية أسطوانات V-8 وجعل للسيارة شعبية واسعة أدت إلى انتشارها محلياً وعالمياً، عمل من خلال رؤيته من جعل السيارة وسيلة وفائدة للرجل العادي بدلاً من كونها وسيلة رفاهية للرجل الغني.

الميلاد والنشأة

ولد هنري فورد في 30 يوليو سنة 1863 في مقاطعة واين بولاية ميتشيجان الأمريكية، وهو ابن لأسرة مهاجرة من أيرلندا. ترك المدرسة في سن الخامسة عشرة ليعمل في مزرعة والده لم يستهوه العمل بالزراعة، فانتقل إلى ديترويت ليعمل، ويتدرب بورشة ميكانيكية، ولزيادة دخله كان يعمل في ساعات فراغه في تصليح الساعات والمنبهات.

عاد هنري فورد إلى بلدة جرينفيلد بعد أن أعطاه والده أربعين هكتارا ليبدأ مزرعته الخاصة، ولم يحب العمل بالزراعة، ومضى معظم الوقت يحاول بناء مركبة تعمل عن طريق البخار ومركبة زراعية.

ومع عدم رغبته في البقاء بالمزرعة، عاد ليعمل في شركة أديسون للكهرباء، وترقى من متدرب إلى مهندس بالشركة خلال فترة عمله قرأ هنري فورد مقالة في مجلة عالم العلم عن المهندس الألماني نيكلوس أوتو الذي قام ببناء محرك احتراق داخلي . وخلال تلك الفترة أمضى هنري فورد وقت فراغه محاولاً بناء سيارة تسير بالوقود.

أول سيارة

وكانت أول سيارة قام بالانتهاء منها وتجميعها في عام 1896 وكانت تلك السيارة تعمل بمحرك عدد 2 أسطوانة رباعي الأشواط ومركب على عجلات دراجة، وسميت باسم كوادريسيكل quadricycle وكان للسيارة نقلتان أماميتان، ولم يكن بها نقلة خلفية أو فرامل . قام هنري فورد ببيع سيارته واستخدام ثمنها في تمويل عمله في مجال السيارات.

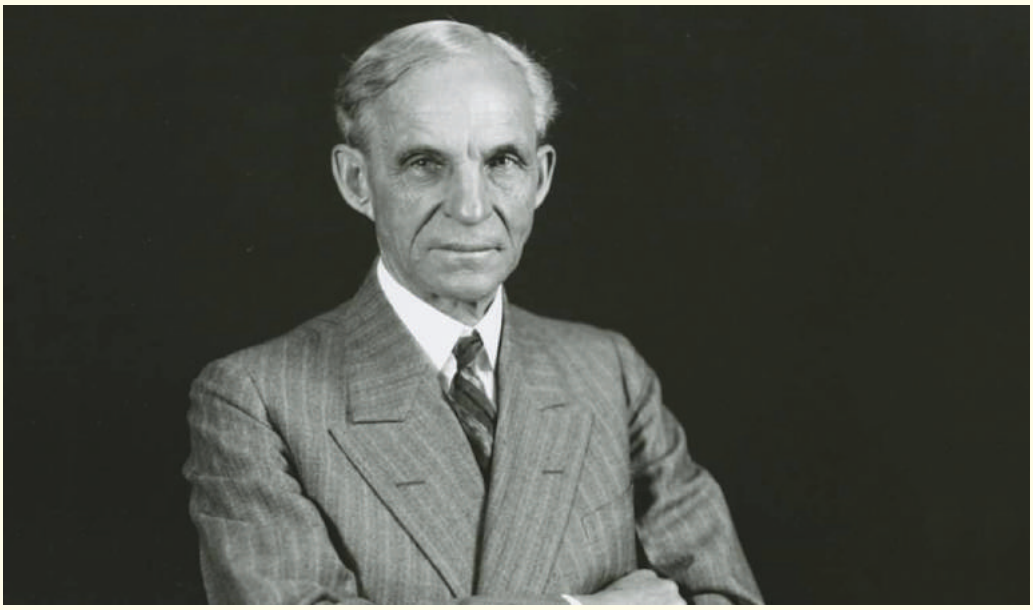

أديسون للكهرباء

عمل هنري في شركة أديسون للكهرباء لمدة ثماني سنوات، واعتزل العمل بعدها وتفرغ لتصنيع السيارات. أصبح فورد رئيس المهندسين وشريكا في شركة سيارات ديترويت، والتي أنتجت القليل من السيارات.

خط التجميع

ولتغطية الحاجة لمزيد من موديل تي عمل هنري فورد على تجميع دقة الإنتاج، التوحيد القياسي، الأجزاء التي يمكن استبدالها من خلال قسم العمال . وفي سنة 1913 أدخل خط الإنتاج "التجميع" المتحرك وهو أن يبقى العمال في مكان ليضيفوا قطعة أو جزءا لكل سيارة عند مرورها أمامهم على الخط . ويمد مجموعة العمال بالقطع المطلوبة عن طريق سير، محسوب توقيته بعناية فائقة لتمكين خط التجميع من العمل بسلاسة تامة .

فقام بتقسيم خط التجميع إلى 84خطوة منفصلة ، ويدرب العمال على القيام بعملية واحدة . وقام بدراسة للزمن والحركة لتقدير الزمن المناسب وعدد العمال المطلوب لإنجاز العمل.

إن استخدام خط التجميع المتحرك قام بثورة هائلة في مجال تصنيع السيارات مما قلل من زمن تجميع السيارة، وبالتالي إلى خفض سعرها مما جعلها في متناول الكثير وعمل على زيادة شعبيتها.

أساس الفكرة

يقول هنري فورد: إن فكرة خط التجميع خطرت له حين كان في زيارة لأحد الأماكن المخصصة للذبح وتحضير اللحوم في شيكاغو . فقد كانت الذبائح تعلق في ترولي علوي وتتحرك لتقف أمام مجموعة من العاملين؛ حيث تقوم تلك المجموعة بعملية محددة لاستقطاع جزء محدد من الذبيحة، ثم تحرك الذبيحة للمجموعة التالية التي تقوم فقط باقتطاع جزء آخر محدد، وهكذا حتى ينتهي المطاف في نهاية الخط بالهيكل العظمي للذبيحة. وتبلورت الفكرة عند هنري فورد بأنه يمكنه تجميع السيارة بالطريقة العكسية. فيبدأ في بداية الخط بالهيكل العظمي للسيارة (الشاسيه) ثم تقوم كل مجموعة من العمال بتركيب أجزاء محددة عند توقف السيارة أمامهم بالخط (مجهزين بالقطع المطلوبة ومدربين على تلك العملية المحددة،) حتى ينتهي المطاف بسيارة مجمعة في نهاية الخط بطريقة أسرع وأدق!

محاولات فاشلة

بعد أن وصل إلى شركة "أديسون" للكهرباء خبر اختراع هنري لهذه السيارة، قاموا بترقيته إلى مدير عام للشركة، ولكن اشترطوا

ابتكر خط التجميع لإنتاج السيارات للمرة الأولى عالمياً

جعل السيارة في متناول الجميع بعد أن كانت حكراً على طبقة معينة

ترك المدرسة في سن الخامسة عشرة ليعمل في مزرعة والده

أول سيارة انتهى من تجميعها بالكامل في سنة 1896

عليه في المقابل أن يترك أي عمل مقابل، وبالرغم من أن ترقيته أدت لزيادة راتبه، وكان ذلك مناسباً لعائلته إلا أنه ظل يفكر في طريقة لكي يعود للعمل باختراعه، وبالفعل حدث ذلك عندما وجد تاجر الخشب "ويليام مور" قد أسس شركة "ديترويت" للسيارات ودعاه للعمل معه، فلم يتردد وترك عمله وتعيّن كبير المهندسين في الشركة الجديدة.

وبالرغم من شخصية هنري العبقرية إلا أنه كان لا يدرك شيئاً في أمور الحسابات والأرقام، ولا يقدّر حجم المصاريف في الحياة العملية، كما أنه يكره العمل مع الآخرين، وبدأ جميع من ساندوه في الغضب من تصرفاته؛ حيث إن الشركة لم تحقق نجاحاً كما أنه لم يتم تصنيع عدد كاف من السيارات، وفي النهاية تم تصفية الشركة وإقالة هنري. وقد عاش فورد فترة من الإحباط حتى أقنع بعض ممولي الشركة القديمة بتأسيس شركة لتصميم سيارات السباق، وحققت الشركة نجاحاً مقبولاً دام 16 شهراً إلا أنه لم يستمر طويلاً بسبب اختلاف هنري مع شركائه، وأصبح الناس يتجنبون العمل معه؛ وذلك لأنهم وجدوا فيه شخصا صعب التعامل.

بدايات النجاح

عندما وصل هنري إلى سن 40 عاماً، جاءت بباله فكرة عمل صالات عرض للسيارات ليجرب الناس بها سياراتهم، ليس هذا فقط بل أيضاً كان يطمح لجعل السيارات وسيلة يستفيد جميع الناس من كل الطبقات، فلا تكون حكراً على طبقة الأغنياء فقط، وفي ذلك الوقت تلقّى فورد الدعم من "الكسندر مالكولمسون" والذي عُرف في ذلك الوقت بتجارته في الفحم، وفي عام 1906 نجح هنرى في تأسيس "شركة فورد لصناعة السيارات" وأصبح رئيساً لها.

حققت الشركة نجاحاً كبيرا وتطورت يوماً عن يوم، وبعد أن وصلت إلى مرحلة عظيمة من التقدم عاد هنري يفكر في رغبته بأن يقوم بتصنيع سيارات تكون متاحة لجميع طبقات الناس، وبالفعل لم ينتظر طويلاً وقام بنشر إعلان في صحف ديترويت عام 1905 قائلاً إنه يمكنه تصنيع 10000 سيارة وسيبيع الواحدة منها بسعر 400 دولار فقط، وأحدث هذا الأمر ضجة كبيرة وفي نفس الوقت أثار غضب شركائه، فاضطر لشراء 85 % من الأسهم حتى ينفصلوا عنه.

وفاته

توفى هنري عام 1947 وكان عمره يناهز 83 عاما، وقد ترك ثروة تقدر بنحو 500 إلى 700 مليون دولار، وكذلك شركة السيارات العالمية، والتي آلت رئاستها إلى حفيده هنري فورد الثاني. وقد أصبحت شركة فورد من أكبر الشركات المصنعة للسيارات في العالم،

أشهر أقواله

- معظم الناس يضيعون وقتا كبيرا وطاقة عالية في الدوران حول المشاكل بدلاً من حلها.
- المشاكل هي التحدي لقدراتك فالمشكلة تظل مشكلة حتى تحل.
- بدلاً من تجنب المشاكل يجب علينا أن نواجهها ومن خلال التفكير الصحيح نجعلها نافعة.
- ليس ثمة من شيء صعب لو قمت بتقسيم مهمتك إلى وظائف صغيرة.
- لو كان المال هو أملك الوحيد في تحقيق الاستقلال فلن تحصل عليه.
- المعرفة والخبرة هما الأمان الحقيقي الذي يمكن للإنسان أن يحصل عليه في العالم.

عمل في شركة "إيديسون" للكهرباء في عام 1891 وأصبح رئيساً للمهندسين

في عام 1906 نجح هنري في تأسيس "شركة فورد لصناعة السيارات" وأصبح رئيساً لها

نجح في تأسيس شركة فورد لصناعة السيارات عام 1906 وأصبح رئيساً لها

شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية
KUWAIT FLOUR MILLS & BAKERIES CO.

شريكك في المذاق
Partner in Taste

بان كيك على كيفك

بان كيك جاهز للأكل

@kfmkuwait @kfmkuwait @kfmkuwait @kfmkuwait

اللجنة الرياضية وضعت استراتيجية عملها للخمس سنوات المقبلة

تغييرات نوعية لتطوير وتعزيز أداء فريق كرة القدم في "الهيئة"

إعداد: سالم المهنا

إيماناً بأهمية فريق كرة القدم ودوره في تحقيق مراكز متقدمة بين المراكز المنافسة في دوري الوزارات وسعياً منها لزيادة قدرات لاعبي الفريق، أطلقت اللجنة الرياضية التابعة للهيئة استراتيجية عملها خلال 5 سنوات المقبلة بغرض تأهيل وتطوير فريق كرة القدم لديها ليواكب المستجدات التي يشهدها دوري الوزارات خلال الفترة المقبلة.

دراسة شاملة

وقد قامت اللجنة الرياضية بعمل دراسات شاملة لوضع فريق كرة القدم ، والتي بناء عليها قامت باتخاذ قرارات نوعية من شأنها تأهيل وتطوير قدرات اللاعبين في المرحلة المقبلة.

وجاءت تلك القرارات متناغمة مع القوة والتطوير التي شهدها دوري الوزارات في الفترة الماضية والذي جعل المنافسة بين الفرق المشاركة قوية للغاية.

قرارات نوعية

وتهدف اللجنة الرياضية من اتخاذ تلك القرارات الحصول على مراكز متقدمة لتأهيل وتطوير اللاعبين .وتمثلت قرارات اللجنة في عدد من الخطوات تمثل خارطة طريق للفريق في الفترة المقبلة وشملت القرارات ما يلي :

- التعاقد مع مدرب فني جديد لفريق كرة القدم وهو الدكتور جمال محمد حسن جمال والذي تم اختياره من بين المتقدمين للجنة حيث تم اختياره بعناية ليواكب استراتيجية وأهداف اللجنة.
- تم تعيين مساعد للمدرب الفني وهو م. سعد شرار الذي يتمتع بخبرة كبيرة في الملاعب ولديه خبرة سابقة في مجال التدريب.
- تم تعيين مدرب جديد لحراس المرمى.
- تم التعاقد مع أخصائي علاج طبيعي للاهتمام بلاعبي الفريق من الناحية البدنية ومعالجة أية قصور في هذا الجانب.
- تم التعاقد مع نادي كاظمة الرياضي للاستعانة بملاعب النادي لتدريب الفريق لمدة موسم كامل، ايماناً من اللجنة بأهمية المكان في تدريب الفريق من حيث المساحة الواسعة.

مدرب الفريق: الدكتور/ جمال محمد حسن جمال

مساعد المدرب المهندس/ سعد شرار

جهاز إداري جديد

وبجانب التغييرات الخماسية التي أجرتها اللجنة الرياضية، قامت اللجنة كذلك بتغيير اللوائح الفنية الخاصة بتقييد اللاعبين والجهاز الفني للفريق.

ورافق تلك التغييرات، تكوين جهاز إداري جديد للفريق يتمثل في :

- المدير الإداري للفريق م.علي غلوم والذي يشغل رئيس مركز صبحان.
- م. أحمد صادق مشرفاً للفريق والذي يشغل منصب مدير إدارة نظم المعلومات بالهيئة.
- م. ناصر الشطي مساعداً للمشرف العام والذي يشغل رئيس قسم التوريدات في الهيئة.

وقد قامت اللجنة الرياضية بعقد اجتماع موسع مع لاعبي فريق كرة القدم والمدرب الفني الجديد وأعضاء الفريق الإداري باشراف وإدارة مدير عام الهيئة العامة للصناعة رئيس اللجنة الرياضية عبد الكريم تقي، حيث تمت مناقشة كل جوانب التطوير التي اتخذتها اللجنة الرياضية وتم وضع الاستراتيجية أمام اللاعبين والتعرف على الأهداف المطلوب تنفيذها في الفترة المقبلة للوصول إلى مراكز الصدارة.

واستمعت اللجنة لكل ملاحظات اللاعبين وأعضاء الفريق الإداري وكذلك توجيهات المدرب الجديد للفريق.

الصدارة هدفنا

وقد بارك مدير عام الهيئة ورئيس اللجنة الرياضية عبد الكريم تلك الجهود والتغييرات المطلوبة للفترة المقبلة التي تستهدف تحقيق مراكز الصدارة، موضحاً أن اهتمام الهيئة العامة للصناعة بالأنشطة الرياضية في مختلف المجالات ونشاط كرة القدم بشكل خاص يأتي في ظل الزخم والنشاط الكبير الذي شهده دوري الوزارات في المرحلة الماضية والذي يحتاج لمزيد من الجهد من قبل لاعبي الفريق لمواكبة تلك التطورات والتغييرات في المرحلة المقبلة.

تقي : تعزيز الأنشطة الرياضية يستهدف تحقيق مراكز الصدارة

الاهتمام بالرياضة يعزز روح التعاون بين المشاركين من موظفي الهيئة

نسعى لأن يكون فريق كرة القدم في مركز الصدارة في دوري الوزارات

في ضوء توسعها في الأعمال التجارية

66 % من الشركات تواجه صعوبات في إدارة البنى التحتية التقنية

يزداد تبني الشركات للأدوات الجديدة والخدمات السحابية في ضوء توسعها في الأعمال التجارية، وضمن مساعيها الرامية إلى تسهيل عمل موظفيها والتقليل من التكاليف. ووفقاً لدراسة بحثية أجرتها كاسبرسكي لاب، فإن ما يقرب من ثلثي الشركات (63%) التي توظف ما يصل إلى 249 موظفاً تلجأ في أعمالها إلى استخدام تطبيق أو أكثر من التطبيقات التي تُقدم كخدمة. لكن توجّه الشركات النامية الملحوظ نحو اللجوء إلى الخدمات السحابية في تحسين عملياتها قد يكون له تبعات سلبية، مثل انعدام السيطرة على أمن التطبيقات وعلى بيانات العملاء القيّمة.

منصات سحابية

وترى الشركات الصغيرة، وتلك التي تمرّ بمرحلة نمو سريع، أن التقنيات السحابية تتيح لها فرصة مهمة لتولي مهام الأعمال بشكل أكثر كفاءة وبتكلفة معقولة، إذ إن لدى نصف الشركات (50%) التي توظف ما يصل إلى 49 موظفاً (الشركات الصغيرة جداً) و 40% من الشركات التي توظف ما بين 50 و249 موظفاً (الشركات الصغيرة والمتوسطة) موظفين يعملون خارج مكاتبهم بشكل معتاد

بيانات وتطبيقات

ويحتاجون الدخول إلى البيانات والتطبيقات عن طريق السحابة. وكلما نمت الشركات كانت أحوج إلى الخدمات السحابية؛ فما نسبته 73% من الشركات الصغيرة والمتوسطة وما يصل إلى 56% من الشركات الصغيرة جداً تستعمل على الأقل خدمة سحابية واحدة. وتشمل أكثر الأدوات شيوعاً في تقديم البرمجيات كخدمة، البريد الإلكتروني وتخزين الملفات والخدمات التنسيقية والشؤون المالية والمحاسبية.

أمن إلكتروني

ومع ذلك، فإن الاستخدام النشط للنظم السحابية له جانب معاكس أيضاً؛ إذ تعمل البُنى التحتية لتقنية المعلومات في الشركات والمؤسسات، بنحو متزايد، على دمج المزيد من الخدمات والتطبيقات، ولكنها في بعض الأحيان تقصُر عن إتاحة المستويات المنشودة من التحكم والسيطرة والرؤية الواضحة، ما يؤدي إلى أن تواجه 66% من الشركات التي يتراوح عدد الموظفين فيها بين 1 و249، صعوبات في إدارة البنى التحتية غير المتجانسة.

تعقيد متنامي

ويتطلب هذا التعقيد المتنامي من الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تتبنى نهجاً مختلفاً لإدارة البنى التحتية. إلاّ أن المشكلة تكمن في أن خبراء تقنية المعلومات العاملين لدى الشركات ليست لديهم الخبرة الكافية دائماً لمواجهة هذا التحدي. وعلاوة على ذلك، فإن 14% من الشركات التي تضم ما بين 50 و249

موظفاً تضع ثقتها في الموظفين لإدارة أمن تقنية المعلومات، بالرغم من عدم تخصّصهم. ويمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى بروز مخاطر تتربّص بالأمن الإلكتروني للشركات التي قد لا يكون باستطاعتها دائماً تقييمها أو لديها الوقت الكافي لذلك، نظراً لكون اهتمامها منصبّاً في معظمه على تطوير أعمالها.

حماية البيانات؟

لا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة واعية لأهمية ضمان أمن البيانات القيّمة الخاصة بعملائها، حتى في الحالات التي يتم فيها التقليل من أهمية أمن المعلومات في نمو الشركات. ويشكّل أمن البيانات في كل من الشركات الصغيرة جداً والشركات الصغيرة والمتوسطة، التحدي الأبرز الذي يتعيّن عليها مواجهته. ومع ذلك، يتمّ تخزين بيانات العملاء ذات القيمة الكبيرة على أجهزة الموظفين المحمولة في 49% من الشركات الصغيرة جداً و 64% من الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من أن أي حادث ينجم عنه تسريب لهذه البيانات قد يتسبب بإلحاق أذىً كبير بسمعة الشركة، فضلاً عن الخسائر المالية التي قد تنجم عن أية نزاعات قانونية ذات صلة بتلك الحوادث. وفي الوقت الذي توجد لدى الشركات الكبيرة والمؤسسات موارد احتياطية يمكن استخدامها لامتصاص الصدمات السلبية الناجمة عن تلك الحوادث، قد تواجه الشركات الأصغر عواقب مدمرة، مثل حدوث اضطرابات كبيرة في الأعمال أو حتى خسارة بعضها.

فهم واضح

وليس لدى الشركات الصغيرة فهم واضح بخصوص من يتولى مسؤولية هذه الأصول، بالرغم من وعيها التام بهذه المشكلة، نظراً لأنه يتم التعامل معها عبر الخدمات السحابية. وتُبدي الشركات الصغيرة جداً موقفاً مزعجاً تجاه هذه المشكلة، فثلثا هذه الشركات تقريباً (64%)، وفق ما أظهرت الدراسة، مقتنعة بأن مقدّم الخدمة مسؤول عن أمن التطبيقات الخاصة بتبادل الملفات، بينما يتشارك في هذا الرأي 56% من الشركات الصغيرة المتوسطة المشاركة في الدراسة.

ودعا ماكسيم فرولوف، نائب الرئيس للمبيعات العالمية لدى كاسبرسكي لاب، الشركات إلى الاهتمام بإدارة العديد من المنصات والخدمات السحابية "بكفاءة"، إذا ما أرادت التمتع بالمزايا التي تتيحها الحوسبة السحابية، بغض النظر عن مرحلة النمو التي تمرّ بها، وقال: "من الضروري لإنجاح ذلك امتلاك القدرة على تحديد المسؤول عن الأمن الإلكتروني للبنى التحتية لتقنية المعلومات التي تزداد تعقيداً. ولا يمكن تجاهل الأمن الإلكتروني، بغض النظر عمّا إذا كان مُداراً من داخل الشركة أو عبر جهة استشارية محل ثقة، وبالتالي، ينبغي على كل الشركات تأسيس منصب مختص يكون مسؤولاً عن أمن المنصات السحابية والبيانات الحساسة والعمليات التجارية".

أمن إلكتروني

تهدف تلك الدراسات إلى الحفاظ على الأمن الإلكتروني في كل مرحلة من مراحل نمو الأعمال التجارية. ويمكن توظيف عدد من المزايا الكامنة في مجموعة حلول كاسبرسكي لاب الأمنية، وإدارتها من السحابة، تماشياً مع التوجّه المتنامي نحو استخدام النظم السحابية، علاوة على اشتمال محفظة حلول الشركة على حلول مخصصة لحماية التطبيقات السحابية.

الشركات الصغيرة والمتوسطة واعية لأهمية ضمان أمن البيانات

التقنيات السحابية تتيح للشركات الصغيرة مهمة تولي الأعمال بشكل أكثر كفاءة

ضرورة الحفاظ على الأمن الإلكتروني في كل مرحلة من مراحل نمو الأعمال التجارية

4 ملايين جنيه إسترليني خسارة قطاع الأعمال المقدرة في بريطانيا

إنتاجية الموظفين تراجعت خلال كأس العالم لكرة القدم

رغم انتظار الملايين مشاهدة مبارياتها كل 4 سنوات ومتابعتهم الحثيثة لها وتأثيرها الكبير على أدائها، عانت الكثير من الوزارات والمصالح الحكومية وكذلك القطاع الخاص في العديد من دول العالم من تلك المباريات، وأثرت سلباً على إنتاجية الموظفين وكان للقطاع الصناعي في العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط والخليج نصيب كبير في تراجع إنتاجية موظفيها.

وقد خلصت نتائج دراسة قامت بها شركة جلف تالنت إلى أن إنتاجية الشركات في الشرق الأوسط تأثرت سلباً خلال شهري يونيو ويوليو بسبب مشاهدة الموظفين لمباريات كأس العالم لكرة القدم 2018. وقد انطلقت أحداث مباريات كأس العالم في روسيا من 14 يونيو ولغاية 15 يوليو بمباريات يومية بين الساعة الثانية ظهراً والواحدة بعد منتصف الليل.

وأشارت الشركة التي أجرت الدراسة إلى أن بطولة كأس العالم حظيت باهتمام كبير في أنحاء العالم العربي بعد تأهل المنتخبات الوطنية لأربع دول عربية للعب في البطولة العالمية، وهو حدثٌ غير مسبوق في تاريخ هذه البطولة، مما عزز الاهتمام الخليجي والعربي على نحو خاص بمباريات الحدث العالمي. كما أن وجود أعداد كبيرة من الوافدين في المنطقة من دول مُمثلة في كأس العالم يرفع من مستوى التشويق والإثارة أكثر من أي وقت مضى.

وبين التقرير أن هذا المستوى الاستثنائي من التشويق والإثارة هذا العام سيؤثر بشكل ملموس على إنتاجية الموظفين؛ حيث إن العديد من المباريات ستقام خلال ساعات العمل حسب توقيت منطقة الشرق الأوسط ويمكن مشاهدتها من خلال البث الحيّ على الهواتف الذكية.

نتائج الدراسة

وحسب نتائج دراسة جلف تالنت، خطط 92 في المئة من الموظفين في المنطقة لمشاهدة بعض المباريات على الأقل. وتتراوح النسبة حسب الجنس؛ حيث تقل بعض الشيء في أوساط النساء لتبلغ 84 في المئة مقارنة مع 93 في المئة بين الرجال. ومن بين الموظفين الذين شملتهم الدراسة في جميع أنحاء المنطقة، أكد 28 في المئة، أو أكثر من واحد من كل أربعة أشخاص، أنهم يخططون لمشاهدة بعض المباريات خلال ساعات العمل. ومن بين هؤلاء، توقع ثلثهم تقريباً أن يحصلوا على إذن لمشاهدة المباريات، بينما قال الربع:

إنهم سيشاهدون المباريات سراً عن طريق البث الحيّ على أجهزة الكمبيوتر أو هواتفهم الذكية. وتشمل خطط الموظفين الأخرى لمشاهدة المباريات طلب إجازة ليوم كامل من رصيد الإجازة السنوية، أو الانصراف من العمل مبكراً لمشاهدة المباريات، أو ادعاء المرض وأخذ إجازة مرضية.

مكاتب العمل

وعند المقارنة بين فئات الوظائف المختلفة، نجد أن العاملين في مجال المحاسبة يميلون أكثر من غيرهم إلى مشاهدة المباريات في مكاتب العمل. ولكن العاملين في مجال خدمة العملاء يميلون أكثر من غيرهم إلى الحصول على يوم إجازة من رصيد إجازاتهم السنوية، بينما يميل المهندسون المدنيون أكثر من غيرهم إلى الانصراف مبكراً من أماكن عملهم لمشاهدة المباريات.

فقدان الإنتاجية

وذكرت الدراسة مصدراً آخر لفقدان الإنتاجية، وهو مشاهدة المباريات في وقت متأخر من الليل وقضاء وقتهم مع الأصدقاء بعد الدوام، ما يؤدي إلى تأخر وقت النوم لديهم. وقال نحو ثلثي المشاركين في الدراسة أنهم سيشاهدون المباريات في ساعات متأخرة حتى لو كان ذلك يعني تأخير وقت النوم. وعند سؤالهم حول تأثير ذلك على عملهم في اليوم التالي، قال 74% منهم أنهم سيقللون وقت نومهم ببساطة لكي يصلوا مكان العمل في الوقت المحدد. وقال 17% منهم إنهم سيذهبون إلى العمل في أوقات متأخرة، بينما قال 8% منهم إنهم سيأخذون إجازة في اليوم التالي من رصيد إجازاتهم السنوية، وأعرب 1% أنهم سيأخذون إجازة مرضية.

مرونة الأداء

وقد وجهت الدراسة سؤالاً للمديرين حول مدى المرونة التي يسمحون بها للموظفين التابعين لهم بمشاهدة المباريات. وبشكل إجمالي، قال 67 في المئة من المديرين: إنهم سيفكرون في السماح لموظفيهم بمشاهدة المباريات بشرط ألا يكون حجم الأعمال كبيراً جداً في أوقات المشاهدة.

وبينت الدراسة أن المدرين الذين يميلون إلى مشاهدة المباريات أكثر استعداداً للسماح لموظفيهم بمشاهدتها. كما أنهم كانوا أكثر استعداداً لإعطاء الموظفين التابعين لهم إجازة في الأيام التي تلعب فيها فرقهم المفضلة.

مقارنة عالمية

لا تقتصر مخاطر التأثير على إنتاجية الموظفين على منطقة الشرق الأوسط وحدها. فخلال بطولة كأس العالم الأخيرة، قدرت دراسة شملت 100 شخصٍ من كبار رجال الأعمال في المملكة المتحدة أعدتها شركة كومز بي ال سي (Coms plc) وهي شركة اتصالات ومزودة لخدمات تكنولوجيا المعلومات، أن بطولة كأس العالم يمكن أن تسبب الخسارة في قطاع الأعمال داخل بريطانيا بنحو 250 مليون ساعة عمل. كما أشارت دراسة منفصلة لشركة إيلاس (ELAS) المتخصصة في الشؤون القانونية إلى أن تكلفة كأس العالم 2014 على أصحاب الأعمال في بريطانيا بلغت 4 مليارات جنيه إسترليني بسبب الخسارة في الإنتاجية.

وحسب شركة جلف تالنت، وبسبب الطبيعة الخاصة لبطولة كأس العالم هذه السنة، ترتفع الخسارة المحتملة للإنتاجية على نحو ملموس،

وقال 16 في المئة فقط من المديرين الذين شملتهم الدراسة إن لشركاتهم سياسة خاصة بالموظفين في فترات إقامة كأس العالم، وحيثما تم إعداد السياسات وإعلام الموظفين بها، يتألف بعضها بشكل رئيسي من إجراءات عقابية.

واحد من كل أربعة موظفين خططوا لمشاهدة المباريات

250 مليون ساعة عمل خسارة بريطانيا بسبب مشاهدة المباريات

بعض الموظفين خططوا للانصراف من العمل مبكراً ليتمكنوا من مشاهدة المباريات

كبار الموظفين التنفيذيين شاهدوا المباريات في أماكن عملهم

مجلة الصناعة والتنمية

شاركونا

أسرة تحرير مجلة الصناعة والتنمية التي تصدرها دورياً الهيئة العامة للصناعة ترحب بمشاركة كل الزملاء والزميلات والأساتذة الكرام من مختلف التخصصات الاقتصادية والصناعية من خلال نشر دراساتهم وبحوثهم أو أية مقالات تخصصية ترغبون في نشرها وفقا لما يلي:

1 – ألّا يزيد عدد كلمات المقال على 500 كلمة.

2 – يزود المقال بالرسومات والأشكال أو الصور على أن تكون هذه الصور صالحة للاستخدام في الطباعة high resolution

3- على صاحب المقال إرفاق صورة شخصية وإيضاح المسمى الوظيفي والإدارة التابع لها.

4- يمكن إرسال كل مشاركاتكم باسم رئيس التحرير على البريد الالكتروني التالي:

almujanni@hotmail.com

للاستفسار : 25302637 - 66660067

@Social_Pai

@PAI_KW

شريكك في المذاق
Partner in Taste

شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية
KUWAIT FLOUR MILLS & BAKERIES CO.

إطلالة جديدة
طعم روعه

لازانيا المطاحن المموجة

@kfmkuwait @kfmkuwait @kfmkuwait @kfmkuwait

THE KEY

in building Kuwait's future

A SOLID FOUNDATION FOR FUTURE GENERATIONS

KUWAIT STEEL حديد الكويت

الشركة المتحدة لصناعة الحديد (ش.م.ك.م.)

United Steel Industrial Co. (K.S.C.C.)

Tel.: +965 2320 0000 - Fax: +965 2326 1283

E-mail: commercial@kwtsteel.com - web.: www.kwtsteel.com

CARES UKAS

CARES UKAS

TÜV INTERCERT SAAR ISO 9001:2015

TÜV INTERCERT SAAR ISO 14001:2015

TÜV INTERCERT SAAR OHSAS 18001:2007

ISO 6935-2

Certified by: All Governmental Organizations & Ministries in the State of Kuwait